

مؤقت

مجلس الأمن

السنة الثامنة والسبعون



الجلسة 9404

الخميس، 24 آب/أغسطس 2023، الساعة 10/00

نيويورك

الرئيس	السيدة توماس - غرينفيلد	(الولايات المتحدة الأمريكية)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد نيبينزيا
	إكوادور	السيد بيريس لوس
	ألبانيا	السيد خوجة
	الإمارات العربية المتحدة	السيد المزروعى
	البرازيل	السيد فرانسوا دانيز
	سويسرا	السيدة شاندا
	الصين	السيد جانغ جون
	غابون	السيدة كومبي ميسامبو
	غانا	السيد بواتنغ
	فرنسا	السيدة برودهيرست إستيفال
	مالطة	السيدة غات
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد كاريوكي
	موزامبيق	السيد فرنانديز
	اليابان	السيد إيشيكاني

جدول الأعمال

صون سلام وأمن أوكرانيا

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room AB-0601 (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



23-24951 (A)



افتتحت الجلسة الساعة 10/05.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

صون سلام وأمن أوكرانيا

الرئيسية (تكلت بالإنكليزية): وفقا للمادة 37 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس أدعو ممثلي ألمانيا وأوكرانيا وإيطاليا وبولندا وليتوانيا إلى المشاركة في هذه الجلسة.

وفقا للمادة 39 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطات التالي أسماؤهم إلى المشاركة في هذه الجلسة السيدة روزماري ديكارلو، وكيلا الأمين العام للشؤون السياسية وبناء السلام، والسيدة كاترينا راشيفسكا، خبيرة قانونية في المركز الإقليمي لحقوق الإنسان، والسيد ميكولا كوليبا، الرئيس التنفيذي لمنظمة إنقاذ أوكرانيا. ووفقاً للمادة 39 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس أدعو سعادة السيد سيلفيو غونزاتو، القائم بالأعمال بالنيابة لوفد الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن النظر في البند المدرج في جدول أعماله. أعطي الكلمة للسيدة ديكارلو.

السيدة ديكارلو (تكلت بالإنكليزية): يصادف اليوم مرور عام ونصف العام على بدء الاتحاد الروسي غزوه الشامل لأوكرانيا - 18 شهرا من الموت والدمار والمعاناة التي لا يمكن تصورها للشعب الأوكراني. فالأرقام وحدها تحكي قصة مروعة حيث أكدت مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان مقتل ما لا يقل عن 9 444 مدنيا من بينهم 545 طفلا. وأصيب ما يقرب من 17 000 آخرين من بينهم 1 156 طفلا. والأرقام الحقيقية أكبر من ذلك بكثير، إذ تشير بعض التقديرات إلى أن العدد الإجمالي للقتلى بين المدنيين والعسكريين من كلا الجانبين يبلغ نصف مليون.

ولا تلوح في الأفق بعد نهاية لهذه الحرب التي شنت في انتهاك لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي. كما تصاعد القتال منذ

انسحاب روسيا من مبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب في 17 تموز/يوليه. لذلك نشهد توترات وتهديدات متزايدة لحرية الملاحة في البحر الأسود، حيث ألحقت الهجمات الروسية الوحشية المستمرة أضرارا بالبنية التحتية لتصدير الحبوب في موانئ البحر الأسود والدانوب في أوكرانيا، الأمر الذي عرض للخطر تصدير المواد الغذائية التي تشتد الحاجة إليها في جميع أنحاء العالم.

وفي 27 تموز/يوليه استهدفت صواريخ روسية البنية التحتية للموانئ في منطقة أوديسا وأسفرت عن مقتل حارس أمن وسببت أضرارا بإحدى محطات الشحن. وفي 28 تموز/يوليه أبلغ عن قصف القوات الروسية لمحطة للحبوب في مقاطعة بيريسلاف في منطقة خيرسون. وفي 2 آب/أغسطس استهدف هجوم بمركبة غير مأهولة ميناء إسماعيل على نهر الدانوب سبب أضرارا قدرت بنحو 40 000 طن من الحبوب المتجهة إلى دول في أفريقيا وكذلك الصين وإسرائيل وفقا لمسؤولين أوكرانيين. وفي 14 أغسطس/آب أفادت التقارير بأن هجمات شنت بواسطة مركبات غير مأهولة روسية قد أدت إلى إصابة ثلاثة أشخاص على الأقل في مدينة أوديسا الساحلية. كما استهدفت مدينة ميكولايف الساحلية القريبة. وفي 16 آب/أغسطس أفادت التقارير بأن مركبات روسية غير مأهولة قد ألحقت أضرارا بصوامع الحبوب والمستودعات في ميناء ريني على نهر الدانوب. وبالأمر دمر هجوم روسي آخر بواسطة مركبة غير مأهولة في منطقة أوديسا 13 ألف طن من الحبوب. وهذه ليست سوى إحصاءات قليلة من الحوادث الأخيرة.

وكما حذرنا خلال جلستي مجلس الأمن المعقودتين في 21 و 26 تموز/يوليه (انظر S/PV.9382 و S/PV.9386) فربما تكون للهجمات التي تستهدف مرافق الحبوب عواقب عالمية بعيدة المدى. كما تهدد بعكس مسار التقدم المحرز في تعزيز الأمن الغذائي خلال العام الماضي. وقد يكون ذلك كارثيا بالنسبة لـ 345 مليون شخص يعانون بالفعل من انعدام الأمن الغذائي الحاد في جميع أنحاء العالم. ويواصل الأمين العام التشديد على أهمية صادرات الأغذية والأسمدة

لقد كان تأثير الحرب على النساء مدمرا. فهن يمثلن الغالبية العظمى المكونة من 6.2 ملايين شخص أجبروا على الانتقال إلى بلدان أخرى بسبب العنف. وتكفل الأمم المتحدة تعميم مراعاة المنظور الجنساني في استجابتها الإنسانية، بما في ذلك تعزيز تمكين المرأة وقيادتها، وإعطاء الأولوية للحماية من العنف الجنساني. وعلى الرغم من التحديات الهائلة، وقفت النساء الأوكرانيات في طليعة الاستجابات الإنسانية. وكانت منظمات المجتمع المدني التي تقودها النساء من بين أوائل المنظمات التي تصدت للغزو الشامل. ولدعم هذه الجهود، خصصت هيئة الأمم المتحدة للمرأة، من خلال صندوق السلام والعمل الإنساني، أكثر من 14.6 مليون دولار لتمويل أكثر من 120 منظمة من منظمات المجتمع المدني التي تدعم النساء والفتيات داخل أوكرانيا والنازحين في مولدوفا.

حتى الآن، تحققت الأمم المتحدة من 173 حالة عنف جنسي متصلة بالنزاع ضد 112 رجلا و 57 امرأة وأربع فتيات. وقالت لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بأوكرانيا إن حوادث العنف الجنسي هذه قد ترقى إلى جرائم حرب.

لم تستثن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان الأطفال. فقد دمرت مدارسهم ومستشفياتهم، مما يخطر بحقهم في التعليم والصحة. وحتى الآن، تحققت المفوضية من 824 و 403 هجمة على المرافق التعليمية والطبية، على التوالي. ونرحب بتوقيع الأمم المتحدة وحكومة أوكرانيا في 18 آب/أغسطس على خطة لمنع الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال. ومع ذلك، نأسف لأن الأمم المتحدة لا تزال تقتصر إلى إمكانية الوصول اللازمة للتحقق من مزاعم الانتهاكات ضد الأطفال في أراضي أوكرانيا الخاضعة للسيطرة الروسية، أو في الاتحاد الروسي نفسه، بمن فيهم الأطفال الذين يزعم أنهم نقلوا إلى الاتحاد الروسي.

كما نشعر بالقلق إزاء التأثير المحتمل على المدنيين من قصف المجتمعات المحلية الحدودية الروسية والهجمات التي تشن بطائرات مسيرة في عمق روسيا، بما في ذلك موسكو. فلا يمكن الدفاع عن الهجمات ضد المدنيين والبنية التحتية المدنية، أينما وقعت، وهي محظورة تماما بموجب القانون الدولي.

من روسيا وأوكرانيا للأمن الغذائي العالمي فضلا عن الدعوة إلى استئناف مبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب.

وفي 19 آب/أغسطس أودى هجوم روسي بالصواريخ على مسرح للعروض الدرامية في قلب مدينة تشيرنيهيف بحياة سبعة أشخاص من بينهم فتاة تبلغ من العمر 6 سنوات وإصابة أكثر من 100 آخرين من بينهم 15 طفلا على الأقل. وكان كثير من الضحايا من المارة الذين يستمتعون بصباح يوم السبت مع عائلاتهم، وكان بعضهم في الطريق إلى الكنيسة للاحتفال بعيد مسيحي أرثوذكسي. وفي الأسابيع الأخيرة قُتل عشرات المدنيين أيضا في هجمات على خيرسون وأوديسا ودونيتسك ولغيف وخاركيف وسومي وزابوريجيا ومناطق أخرى في أوكرانيا. وفي بعض الحالات أدت الغارات المتتالية أو المزدوجة إلى مقتل وإصابة السكان المدنيين والمسعفين الأوائل الذين هرعوا للمساعدة. ونشعر بانزعاج بالغ من تدمير فندق يستغله موظفو الأمم المتحدة وغيرهم من موظفي المساعدة الإنسانية في زابوريجيا في 10 آب/أغسطس. وتشكل تلك الهجمات الشنيعة ضد المدنيين والبنية التحتية المدنية انتهاكا صارخا للقانون الدولي الإنساني. وهي غير مقبولة ويجب إدانتها بقوة.

كما تصاعدت الهجمات التي تُشن ضد الثقافة والتراث الأوكراني. فمنذ بداية الحرب، تحققت اليونسكو من الأضرار التي لحقت بـ 284 موقعا ثقافيا، بما في ذلك 120 موقعا دينيا. وفي أعقاب الهجمات التي وقعت في 23 تموز/يوليه والتي ألحقت أضرارا بالغة بالمركز التاريخي لأوديسا، وهي منطقة محمية بموجب اتفاقية التراث العالمي، أوفدت اليونسكو بعثة خبراء لإجراء تقييم للأضرار والتحضير لاتخاذ تدابير لتحقيق الاستقرار وحماية الأصول الثقافية من المزيد من التدهور.

خلص تقييم آخر أجرته الأمم المتحدة مؤخرا بشأن أثر تدمير سد كاخوفكا إلى أن الصدع تسبب في كارثة بيئية بعيدة المدى، قد لا يتضح حجمها لعقود. إذ غمرت المياه مئات الكيلومترات المربعة، وجفت آلاف الكيلومترات المربعة من الخزانات والأراضي الرطبة، مما أثر بشدة على سبل عيش المزارعين الأوكرانيين الذين يعانون بالفعل.

طفل من شبه جزيرة القرم إلى الاتحاد الروسي بغرض التبني. ووفقا لمكتب المعلومات الوطني الأوكراني، منذ 18 شباط/فبراير 2022، أخذ العملاء الروس ما لا يقل عن 19 546 طفلا من أوكرانيا إلى 57 منطقة في الاتحاد الروسي. ومن بين هؤلاء الأطفال، هناك 855 3 طفلا يتيما وأطفال محرومون من رعاية الوالدين. وتدعي السلطات الروسية أن هذا التشريد إنما هو إجلاء. غير أنه يشكل انتهاكا للمادة 49 من اتفاقية جنيف الرابعة وجريمة حرب. وتعتمد روسيا تهيئة الظروف لنقل الأطفال على هذا النحو، وتعترّض علنا إبقاء هؤلاء الأطفال تحت النفوذ الروسي إلى الأبد، وترفض إرسال قائمة بأسماء الأطفال الذين تم إجلاؤهم إلى الوكالة المركزية للبحث عن المفقودين التابعة للجنة الدولية للصليب الأحمر. وشكلت تلك الاعتبارات أساس القرار الذي اتخذته الدائرة التمهيدية الثانية للمحكمة الجنائية الدولية بإصدار مذكرتي توقيف بحق الرئيس فلاديمير بوتين والمفوضة ماريا ليفوفا - بيلوفا.

إن الترحيل غير القانوني والنقل القسري ليسا الانتهاكين الخطيرين الوحيدين اللذين يعاني منهما الأطفال الأوكرانيون. وأود أن أسترعي انتباه المجلس إلى فرض الجنسية الروسية على الأطفال الأوكرانيين، لأن حق المرء في الحفاظ على هويته شرط مسبق لممارسة جميع حقوق الإنسان للأطفال.

تدعي السلطات الروسية أن فرض الجنسية الروسية على الأطفال الأوكرانيين هو عمل إنساني بحت. لكن التغييرات التشريعية التي أجرتها السلطات الروسية لتسهيل ذلك وكذلك معاملة الأطفال الأوكرانيين الذين فرضت عليهم الجنسية الروسية لا تدعم هذا الادعاء.

بعد إجراء تحليل مفصل للتشريعات الروسية المتعلقة بالمواطنة، يتضح أنه إذا كان كبار المسؤولين في الاتحاد الروسي يعتزمون التصرف لأسباب إنسانية حصرا، فبدلا من إدخال تعديلات على التشريعات من أجل تيسير فرض الجنسية الروسية، لكانوا قد اعتمدوا قوانين لتيسير الحصول على الرعاية الطبية وتذليل العقبات التي تعترض التعليم والاستحقاقات الاجتماعية. غير أن هذا ليس واقع الحال.

تجدر الإشارة إلى أنه على الرغم من الإعلانات، يُعترف بالأطفال الأوكرانيين حصريا كمواطنين روس في العلاقات مع روسيا. ولا يوجد

فيما يتعلق بالمساعدة الإنسانية، تواصل الأمم المتحدة وشركاؤها تقديم المعونة إلى المحتاجين. إن محدودية الوصول إلى المناطق التي تسيطر عليها روسيا في مناطق دونيتسك ولوغانسك وخيرسون وزابوريجيا في أوكرانيا تعيق عمليات الإغاثة التي نقوم بها. ولا نزال نبحث عن سبل محتملة لتوسيع نطاق الوصول إلى تلك المناطق. وتلقت خطة الاستجابة الإنسانية لأوكرانيا حتى الآن أكثر من 1.7 مليار دولار - 44 في المائة - من أصل 3.9 بلايين دولار مطلوبة حتى نهاية عام 2023. وبينما نعرب عن امتناننا لسخاء المانحين، ثمة حاجة إلى استمرار المساهمات لكفالة تقديم المساعدة في الوقت المناسب، بما في ذلك خلال موسم الشتاء القاسي في أوكرانيا.

إن منعطف اليوم القائم المتمثل في 18 شهرا من الحرب يتزامن مع الذكرى الثانية والثلاثين لاستقلال أوكرانيا. وأود أن أهنئ الشعب الأوكراني اليوم وأغتتم هذه الفرصة لأؤكد، مرة أخرى، أن التزام الأمم المتحدة بسيادة أوكرانيا واستقلالها وسلامتها الإقليمية داخل حدودها المعترف بها دوليا التزم لا يتزعزع. وبالمثل، واعترافا بالنداءات المتزايدة في جميع أنحاء العالم لإنهاء الحرب، أكرر التأكيد على التزام الأمم المتحدة بدعم جميع الجهود الهادفة لتحقيق سلام عادل ومستدام في أوكرانيا، بما يتماشى مع ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي وقرارات الجمعية العامة ذات الصلة.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر السيدة ديكارلو على إحاطتها.

أعطي الكلمة الآن للسيدة راشيفسكا.

السيدة راشيفسكا (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أشكر البعثة الدائمة للولايات المتحدة على دعوتي لمخاطبة مجلس الأمن اليوم بشأن مسألة الترحيل غير القانوني والنقل القسري للأطفال الأوكرانيين. ويشرفني أن أكون ضمن هذا الحضور الموقر. إن هدفي وغايتي هما السعي إلى إيجاد حل قوي للأزمة التي تؤثر على الأطفال الأوكرانيين. وهما يقومان على أساس مصالح الطفل الفضلى، وأطلب المساعدة من مجلس الأمن.

وفقا لمقرري آلية موسكو الثالثة التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، قبل الغزو الروسي الواسع النطاق، تم ترحيل أكثر من 1 000

بيلاروس. وتبعد بعض المرافق مسافة 9 000 كيلومتر عن منازل الأطفال الأصلية. ويقع بعضها غير بعيد عن المنشآت العسكرية. وبسبب عدم إمكانية الوصول إلى تلك المناطق، يتعذر تأكيد أو نفي ما إذا كان الأطفال الأوكرانيون قد عادوا إلى ديارهم. ومع ذلك، فإننا نعرف الصعوبات التي يواجهها الممثلون القانونيون فيما يتعلق بعودة الأطفال الذين نزحوا منذ عام 2022. وهي تشمل عمليات تفتيش إضافية على الحدود، واستجابات مطولة من قبل مسؤولي إنفاذ القانون الروس، ومتطلبات الحصول على الجنسية الروسية وإعادة إصدار وثائق الوصاية التي تتوافق مع التشريعات الروسية، وإجبارهم على خلع ملابسهم أو اختبار كشف الكذب.

تم ترحيل أحد أقارب دينيس البالغ من العمر 17 عاما من روسيا بدون تفسير وبدون دينيس. وهناك آخر، بوغدان، البالغ من العمر 17 عاما، احتجز عند الحدود ونقل مرة أخرى إلى أسرة حاضنة روسية. وأدعو الاتحاد الروسي إلى تيسير عودة بوغدان ودينيس إلى أوكرانيا. وحتى الآن لم يعد سوى 386 طفلا. إنني أخطب المجلس اليوم وأناشده بوضوح للمساعدة في إعادة الأطفال الأوكرانيين. والالتزام بالإعادة الفورية إلى الوطن دون قيد أو شرط أمر معترف به عالميا. والمادة ذات الصلة من البروتوكول الإضافي الأول لاتفاقيات جنيف قد اعتمدت بتوافق الآراء. نحن بحاجة إلى قرار للجمعية العامة يحدد التزامات كل عضو في المجتمع الدولي فيما يتعلق بإعادة الأطفال الأوكرانيين. ينبغي أن ننشئ عملية شفافة بين أوكرانيا وروسيا من خلال تعيين طرف ثالث بصفة ضامن وإبرام اتفاق ملزم دوليا. إن ترك الأطفال الأوكرانيين في روسيا يعني استمرار انتهاك حقوقهم.

لقد آن الأوان لكي يتحرك المجلس. حان الوقت لأن يظهر الأعضاء التزامهم بالقانون الدولي وبمصالح الأطفال الفضلى من خلال مساعدة الأطفال الأوكرانيين على العودة إلى حياتهم الطبيعية - الأمر الذي لن يتمكنوا منه قط في روسيا.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر السيدة راشيفسكا على إحاطتها.

اتفاق جنسية مزدوجة بين أوكرانيا والاتحاد الروسي. فالجنسية الروسية مطلوبة فقط للنقل القسري. وعلى نحو ما ذكرت ماريا لفوفا - بيلوفا، مفوضة الاتحاد الروسي المعنية بحقوق الطفل، يوجد بالفعل 380 طفلا من هؤلاء الأطفال الذين تم نقلهم إلى الأسر الروسية. ومع ذلك، لا تزال العملية جارية. وفي هذا السياق، وبينما أوافق على أن حالات النقل المعروفة كانت بالفعل من أجل الوصاية، أود أن أؤكد أن تربية هؤلاء الأطفال على يد مواطنين روس، فضلا عن التلقين السياسي وإضفاء الطابع الروسي على نظام التعليم الذي يلتزم الأطفال الأوكرانيون بتلقيه وعسكرته، تشكل انتهاكا لعدة مواد في وقت واحد من اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل، وتشمل أيضا عناصر التمييز والجرائم ضد الإنسانية. وكما أوضح دبلوماسي فنزويلي في المناقشات الأصلية للجنة السادسة بشأن اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها، فإن نقل الأطفال قسرا إلى مجموعة يتلقون فيها تعليما يختلف عن تعليمهم، فضلا عن اكتسابهم عادات جديدة وديانة جديد وربما لغة جديدة، سيكون في الواقع بمثابة تدمير لمجموعتهم، التي يعتمد مستقبلها على ذلك الجيل من الأطفال. علاوة على ذلك، فإن التعليم المدرسي إلزامي في معظم البلدان. ويجب على روسيا، كقوة احتلال، أن توفر للأطفال الأوكرانيين إمكانية الوصول إلى تعليم أوكراني. وعوضا عن ذلك، يحظر عليهم التكلم باللغة الأوكرانية أو تعلمها، والالتحاق بمدارس أوكرانية حتى عبر الإنترنت والحفاظ على هويتهم الأوكرانية والتعبير عنها. وأريد أن أشدد على أن روسيا، على مدار ست سنوات، لم تنفذ أمر محكمة العدل الدولية بضمان الحق في التعليم باللغتين الأوكرانية ولغة تثار القرم في شبه جزيرة القرم. وقد أدى ضعف إنفاذ القرار إلى تكرار ذلك الانتهاك في الأراضي المحتلة حديثا.

لكن ما يسمى بإعادة التثقيف لا يحدث في المدارس فحسب. وفي وقت سابق من هذا العام، أظهرت كلية الصحة العامة بجامعة بيل كيف تشارك مخيمات الاستجمام أيضا في هذه العملية. وقد سجلنا هذا العام بالفعل نقل ما لا يقل عن 7 116 طفلا إلى 46 مخيما في الاتحاد الروسي، وسبعة في شبه جزيرة القرم المحتلة وأربعة في

أن الحرب التي اختارها ستكون سريعة وسهلة، وأن الشعب الأوكراني سيرفع الراية البيضاء استسلاماً وأن قواته بطريقة ما ستلقى ترحيباً باعتبارها قوات محررة. لكنه كان بصدد إفاقة فظة. لقد قاوم الأوكرانيون بشجاعة دفاعاً عن سيادة بلدهم وحرية وديمقراطيته وثقافته.

ويقاتل الأوكرانيون ببسالة دفاعاً عن الأطفال الأوكرانيين الذين يتم نقلهم أو ترحيلهم قسراً إلى روسيا وبيلاروس وأراضٍ تحتلها روسيا ومن أجل إعادتهم. يجري انتزاع الأطفال حرقاً من منازلهم في عام 2023، من قبل بلد يجلس في نفس هذه القاعة، هو عضو دائم في مجلس الأمن. هذا فصل من رواية بائسة، لكنه ليس خيالاً. هذه هي الحياة الحقيقية. ففي حين تتباين التقديرات - وقد سمعنا الكثير من الأرقام من مقدمي الإحاطات - فإننا نعلم أنه منذ شباط/فبراير 2022، نقلت روسيا أو رحلت قسراً آلاف الأطفال الأوكرانيين، بمن فيهم أطفال لا تتجاوز أعمارهم أربعة أشهر. ونحن نعلم أن روسيا تقوم بنقل أو ترحيل الأطفال الأوكرانيين قسراً منذ عام 2014.

لقد تحدثت هذا الأسبوع مع ثلاثة من ضحايا تلك الانتهاكات المروعة. وأخبرني أحد الأطفال أنه كان في منزله في ماريوبول يعيش في ظل الاحتلال، عندما سمع طرقاً عنيفاً على الباب، حيث كانت تقف بالمدخل عصابة من الجنود الروس ملابسهم سوداء بالكامل. وقيل له أن يحزم أمتعته على الفور. وتم ترحيله إلى روسيا وحبسه في قبو مظلم واستجوابه. وهدد المسؤولون الروس بالحكم عليه بالسجن لمدة 15 عاماً إذا دعم أوكرانيا، وأُخبر بأنه لن يعود إلى أوكرانيا أبداً.

لحسن الحظ، عاد هذا الشاب الآن إلى أوكرانيا، لكن قصته هي الاستثناء. إننا لا نعرف حتى مكان هذا العدد الكبير من الأطفال الذين تم نقلهم قسراً. هذا الأسبوع، تكلمت أيضاً مع أم أوكرانية انفصلت عن ابنها الذي رُحِّل قسراً لثمانية أشهر طوال. وبمساعدة من العاملين في المنظمات غير الحكومية، سافرت بشجاعة إلى روسيا لإطلاق سراحه، ولكن فقط بعد أن خضعت لجهاز كشف الكذب واستجوبتها السلطات الروسية لساعات طويلة.

تستمر الحملة الوحشية الروسية حتى يومنا هذا. فقد احتجزت روسيا ووكلائها أطفالاً فارين من العنف. وأجبروا الأطفال على ترك

أعطي الكلمة الآن للسيدة كوليبا.

السيد كوليبا (تكلم بلغة ليست من اللغات الرسمية لمجلس الأمن، من دون توفير ترجمة شفوية):

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): عفواً، السيد كوليبا، ليس لدينا ترجمة شفوية.

السيد كوليبا (تكلم بلغة ليست من اللغات الرسمية لمجلس الأمن، من دون توفير ترجمة شفوية):

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): السيد كوليبا

السيد كوليبا (تكلم بالإنكليزية): أوشك على الانتهاء من بياني.

(تكلم بلغة ليست من اللغات الرسمية لمجلس الأمن، من دون توفير ترجمة شفوية)

(تكلم بالإنكليزية):

دعونا نجمع شمل الأسر. دعونا نعيد توحيد الأمم. دعونا نلتف جميعاً حول الأطفال الأوكرانيين.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر السيد كوليبا على إحاطته.

سنعم ترجمة خطية لإحاطته. لقد تكلم بالأوكرانية، ونتطلع إلى مطالعة ترجمة لبيانه.

أدلي الآن ببيان بصفتي ممثلة الولايات المتحدة الأمريكية.

أشكر وكالة الأمين العام ديكارلو على إحاطتها. كما أشكر كاترينا راشيفسكا وميكولا كوليبا على مجاهرتهما بالتعبير عن آرائهما اليوم.

في مثل هذا اليوم من عام 1991، أعلنت أوكرانيا استقلالها عن الاتحاد السوفياتي. وفي نفس الأسبوع، أخطرت أوكرانيا الأمم المتحدة باستقلالها على أساس حق الأمة في تقرير المصير وفقاً لميثاق الأمم المتحدة. ولكن بعد 32 عاماً من هذا التاريخ، اليوم، يتعرض وجود أوكرانيا ذاته للهجوم. وعلى مدار عام ونصف العام، تشن القوات الروسية حرباً شاملة على الشعب الأوكراني. كان الرئيس بوتن يظن

النشطاء السياسيين والصحفيين وقادة المعارضة وتحتجز المواطنين الأمريكيين ظلماً. يشمل ذلك الاحتجاز غير المشروع لبول ويلان وإيفان غيرشكوفيتش، اللذين يقبعان في السجون الروسية. لقد كان بول ببساطة في المكان الخطأ في التوقيت الخطأ، أما إيفان فهو صحفي وكان يقوم بعمله فحسب. واليوم أود أن أتشاطر وإياكم رسالة تأتي مباشرة من أفراد عائلة إيفان. لقد طلبوا من المجتمع الدولي "الانضمام إلى الولايات المتحدة في بذل كل ما في وسعهم لإعادة ابنهم إلى عائلته". فلنستجب لنداءهم.

أطلب من الأعضاء للحظة أن يتصوروا ماذا سيفعلون لو كان طفلهم أو حفيدهم هو الذي أخذ منهم. بطبيعة الحال، لن يثني الأعضاء أي شيء لكفالة حريتهم ومحاسبة المسؤولين عن تلك الشرور. وسيبذل الأعضاء كل ما بوسعهم لتحقيق ذلك، ويجب أن ندعم عودة جميع الأطفال الذين نقلوا واحتجزوا قسراً بنفس الإصرار والتصميم لأن هؤلاء الأطفال هم أطفال العالم. يجب أن نقا تل نيابة عنهم مهما استغرق الأمر حتى يصبح الجميع أحراراً وتتحقق العدالة. كتب الدكتور مارتن لوتھر كينغ جونيور ذات مرة، "من يقبل الشر بشكل سلبي يشارك فيه بقدر ما يشارك فيه من يساعد على ارتكابه". يجب ألا نلتزم الصمت. ولا يمكننا أن نظل على الحياد. هذه لحظة حساب أخلاقي، وسيحكم علينا التاريخ من خلال الطريقة التي نستجيب بها. يجب أن نحاسب روسيا. ويجب أن ننهض بالمنظمات التي تقوم بعمل جيد في محاولة إعادة هؤلاء الأطفال إلى أسرهم. يجب أن ندعو روسيا إلى إنهاء الحرب العدوانية الوحشية، والامتثال لالتزاماتها بموجب القانون الدولي وإعادة جميع أطفال أوكرانيا على الفور.

أستأنف مهامي بصفتي رئيسة المجلس.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات. السيد خوجة (ألبانيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر وكيلة الأمين العام ديكارلو على إحاطتها المتعمقة. إننا ممتنون أيضاً للسيدة راشيفسكا على معلوماتها القيمة عن التطورات في أوكرانيا وننتطلع إلى نص ملاحظات السيد كوليبا.

المدارس ودور الأيتام وقام الوكلاء المحليون بخداع الآباء أو إجبارهم على إرسال أطفالهم إلى ما يسمى بالمخيمات الصيفية، فقط ليتم قطع الاتصال بهم وعدم إعادة أطفالهم إليهم.

وفقاً للتقارير، يتعرض الأطفال في تلك المخيمات لحملات دعائية وغسل الأدمغة وحتى للتدريب العسكري. ويتعرض البعض لضغوط من أجل قبول الجنسية الروسية، ويقال إن عائلات روسية تبنت البعض الآخر. سيستمتع الأعضاء إلى المسؤولين الروس يقولون إن عمليات نقل الأطفال التي يقومون بها هي جزء من "عمليات الإجلاء الإنسانية" ولكن هذا تحريف صارخ للواقع ومحاولة عقيمة لتبرير ما لا يمكن تبريره.

لنكن واضحين، إن تلك الفظائع تديرها جميع مستويات الحكومة الروسية، حتى قمة الهرم. أصدرت المحكمة الجنائية الدولية مذكرتي توقيف بحق الرئيس فلاديمير بوتين وماريا لوفوا - بيلوفا المفوضة الرئاسية المعنية بحقوق الطفل، بدعوى ترحيل ونقل الأطفال من المناطق المحتلة في أوكرانيا. أريد من الأعضاء التآني والتفكير في الأمر. لقد زعمت المحكمة الجنائية الدولية أن فلاديمير بوتين مسؤول عن جرائم حرب - وأكرر، جرائم حرب. ونعلم أيضاً بالتقارير التي تفيد بأن قادة بيلاروس أيدوا نقل الأطفال الأوكرانيين إلى مخيمات في بيلاروس. وفقاً للمجموعة الوطنية لإدارة مكافحة الأزمات، نُقل ما لا يقل عن 2 100 طفل أوكراني إلى بيلاروسيا من الأراضي المحتلة بين أيلول/سبتمبر 2022 وأيار/مايو من هذا العام. يجب أن نحاسب جميع المسؤولين.

تفرض الولايات المتحدة اليوم عقوبات على كيانيين و 11 فرداً، بمن فيهم أفراد قيل إنهم يسروا النقل القسري لأطفال أوكرانيا وترحيلهم إلى المخيمات. بالإضافة إلى ذلك، نحن نتخذ خطوات لفرض قيود على منح التأشيرات على ثلاث سلطات مزعومة نصبها روسيا لتورطها في انتهاكات حقوق الإنسان للقصر الأوكرانيين.

لن نقف الولايات المتحدة مكتوفة الأيدي بينما ترتكب روسيا جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية أو بينما تحتجز بشكل تعسفي

بفعل الهجمات بالأسلحة المتفجرة التي أُلقيت على المناطق الحضرية المكتظة بالسكان؛ الذين تحولت مدنهم بلا رحمة إلى أنقاض بسبب القصف بالمدفعية الثقيلة، وراجمات الصواريخ، والقذائف، والغارات الجوية؛ والذين تعرضت مدارسهم ومستشفياتهم وملاجئهم وشبكات المياه ومحطات توليد الطاقة وأماكن العبادة أو الثقافة للأضرار أو للتدمير بشكل متعمد؛ والذين فقدوا وظائفهم؛ والذين زرعت حقول الألغام في أراضيهم؛ وكل الذين لم يبق لهم سوى الأمل في أن ينتهي هذا الكابوس قريباً.

إن الهجوم على حاضري أوكرانيا ليس سوى محاولة متهورة لتفكيك مستقبلها. وقد أكدت تقارير موثوقة عديدة وجود خطة معدة جيداً لاختطاف وترحيل الأطفال من أوكرانيا إلى أنحاء مختلفة من روسيا. وأدرج الأمين العام في تقريره السنوي عن الأطفال والنزاع المسلح (S/2023/363) القوات العسكرية الروسية في قائمة العار لأطراف النزاعات المسلحة التي ارتكبت انتهاكات جسيمة بحق الأطفال. إن الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا، وبعثة الخبراء المنشأة في إطار آلية موسكو التابعة لمنظمة الأمن والتعاون، ولجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بأوكرانيا التي أنشأها مجلس حقوق الإنسان، قد أكدت وقوع هجمات على المدنيين وتعذيب وَاغتصاب الأطفال ونقلهم قسراً وترحيلهم. واستناداً إلى هذه الأدلة الدامغة على الترحيل غير القانوني للأطفال، أصدرت المحكمة الجنائية الدولية في مارس/آذار مذكرة توقيف بحق الرئيس الروسي ومفوضته المعنية بحقوق الطفل. ولكن بينما تواصل روسيا غسل أدمغة الرأي العام المحلي إلا أنها فشلت في إقناع العالم بأن معسكرات إعادة التثقيف والتبني القسري هي الأعمال الإنسانية التي تم إخراجها لتبدو كذلك. إنها ببساطة جرائم مَقْنَعَة تستدعي المساءلة عليها في العلن.

يبدو أن روسيا تستعد لتنظيم انتخابات محلية في بعض مناطق شرق أوكرانيا. لقد قلنا ذلك من قبل ونكره الآن - لن نعترف بأي انتخابات أو استفتاءات تُنظم داخل حدود أوكرانيا المعترف بها دولياً، وبما يناقض الدستور الأوكراني وسيادة البلد وسلامته الإقليمية.

اليوم، ننضم إلى الأوكرانيين في كل مكان في الاحتفال بيوم استقلالهم، وبهذه الطريقة، كفاحهم من أجل الحرية، وحقهم في الاختيار، ووقدية السيادة والاستقلال، التي لا تزال تتعرض للتهديد من جانب جارتها. في الأسبوع الماضي، في تشيرنيهيف، كانت صوفيا، وهي طفلة تبلغ من العمر ست سنوات، تستعد ليومها الأول في المدرسة. للأسف، وضع صاروخ روسي حدا لحلمها وحياتها. لقد قُتلت، تماماً مثل مئات الأطفال الآخرين الذين لن يروا أبداً الفصل الدراسي من الداخل ولن يلعبوا بالرمال بسبب القصف والصواريخ والطائرات المسيّرة وقسوة العدوان العسكري الروسي. سيجادل المشككون والمدافعون دائماً بأن هذه حرب وأي شيء يمكن أن يحدث فيها، بما في ذلك الأخطاء، بل حتى الأشياء الفظيعة. نفس الدعاية سوف تذهب إلى دورة انحدارية، بعد كل ضربة مميتة من هذا القبيل، بتكرار دائم، في محاولة لتبرير ما يتعذر تبريره وإيجاد عذر لما لا يغتفر.

إن حماية المدنيين من أكثر الالتزامات الرسمية التي قطعها الجميع. إنها المهمة الأولى لجميع الأطراف في أي حالة نزاع. لكن لسوء الحظ، فإن الواقع مختلف. ولأن المدنيين لا يقاتلون ولا يستطيعون الدفاع عن أنفسهم، ينتهي بهم الأمر إلى دفع ثمن باهظ. إن إلحاق الأذى بالمدنيين ينتهك ميثاق الأمم المتحدة، ويتعارض مع القانون الدولي الإنساني، وهو خيانة للالتزام مجلس الأمن رسمياً بصون السلام والأمن. عندما لا تنفذ القوانين، ولا تحترم الالتزامات، ويتضرر الأبرياء، نكون قد فشلنا جميعاً. ومع ذلك، ليس هناك أي شك بشأن من هو المذنب، ومن هم الجناة ومن هو المعتدي في أوكرانيا.

اليوم، وإذ تحتل أوكرانيا بالذكرى الثانية والثلاثين لاستقلالها، يواجه البلد مشهداً يدمي القلوب. فقد لقي أكثر 26 500 مدني حتفهم - من بينهم 1 700 طفل ما بين قتيلاً وجريح. على الرغم من أن هذه الأرقام قاسية، فمن المحتمل أنها تحجب حقيقة أكثر كآبة.

هذه هي الحياة اليومية التي لا تطاق لثلث مجموع سكان أوكرانيا، الذين تحطمت حياتهم وفقدوا كل شيء منذ شباط/فبراير 2022. وهذه هي الحالة المؤسفة بالنسبة للآلاف الذين دمرت منازلهم عدا

الأطراف والجماعية، ويؤثر على جهود عدم الانتشار، ويجعل الوفاء بالالتزامات المتعددة الأطراف مثل أهداف التنمية المستدامة أكثر صعوبة ويجعل البيئة التي يمكن فيها التصدي للتحديات الجماعية معادية بشكل متزايد.

نحن الآن في حاجة ماسة أكثر من أي وقت مضى إلى نقلة نوعية تعطي الأولوية للحوار تمثيا مع المثل العليا المحددة في ميثاق الأمم المتحدة وقيمنا المشتركة. وبلاستلهم من طريقنا الخاص بالمرونة والدبلوماسية، تظل موزامبيق ثابتة في الدعوة إلى حل سياسي وتفاوضي للنزاع المسلح المستمر. ولدينا إيمان راسخ بأن هذا الطريق، المتجذر في روح الاحترام والتفاهم المتبادلين، هو الطريق الوحيد إلى سلام دائم ومستدام.

السيد فرانسوا دانيال (البرازيل) (تكلم بالإنكليزية): أشكر وفد الولايات المتحدة على عقد هذه الجلسة. كما أشكر وكالة الأمين العام روزماري ديكارلو على ما قدمته من معلومات مستكملة عن الحالة على أرض الواقع، والسيدة راشيفسكا على إحاطتها. وآمل أيضا أن أقرأ شهادة السيد كوليبا، التي لم نتمكن من سماعها اليوم.

بعد 18 شهرا من بدء الأعمال العدائية في أوكرانيا، نأسف بشدة لعشرات الآلاف من الضحايا المدنيين والعسكريين الذين سقطوا على مدار النزاع ونعرب عن تضامننا مع عائلات المتوفين ومع الجرحى والنازحين. تترك النزاعات المسلحة دائما ندوبا نفسية عميقة تستمر لعقود. ومن الصعب حتى تخيل حجم الصدمة التي أصابت الأبرياء، ولا سيما الأطفال.

وبما أن التوصل إلى حل سلمي ودائم للنزاع في أوكرانيا لا يزال بعيد المنال، فمن الضروري الحد من تأثير العنف على السكان المدنيين قدر الإمكان. نكرر دعوتنا إلى جميع الأطراف لاحترام القانون الدولي الإنساني والمبادئ الأساسية للتمييز بين المقاتلين والمدنيين وكفالة هذا الاحترام. إن الديناميات الحالية للنزاع تحرم الملايين من الظروف الأساسية والكرامة للبقاء، وهو قلق سيزداد مع اقتراب فصل الشتاء. وسيكون من الضروري تكثيف دعوة المجتمع الدولي إلى وقف الأعمال

واسمحوا لي أن أختتم بياني بالتذكير بحقيقة بسيطة جدا، ولكنها ذات مغزى. في خضم التمرد والصراع الداخلي على السلطة قبل شهرين، سارع الكرملين إلى القيام بترتيبات وإنهاء الأعمال العدائية مع شخص وصفه بأنه مجرم، ومع ذلك فقد رفض لمدة 18 شهرا إنهاء حربه الإجرامية على الأوكرانيين، الذين يسميهم الكرملين أشقاءه. وهذا هو السبب في أنه يتعين استمرار التضامن مع أوكرانيا ومساعدتها حتى ينتفض الروس أنفسهم ويرفضوا أن يُلقى بهم كوقود للدفاع في حرب عبثية لا يمكن الفوز فيها.

السيد فرنانديس (موزامبيق) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر السيدة روزماري ديكارلو، وكيلا الأمين العام للشؤون السياسية وبناء السلام، على إحاطتها الثاقبة، والسيدة راشيفسكا والسيد كوليبا على عرضيهما. وأود أن أنوه بحضور الممثل الدائم لأوكرانيا في هذه الجلسة، ومن خلاله نهني أيضا أوكرانيا بمناسبة الذكرى السنوية الثانية والثلاثين لاستقلالها.

لا تزال أصداء النداءات من أجل السلام، التي تركز على مبادئ القانون الدولي الإنساني، تتردد في جميع أنحاء الساحة الدولية. وعلى الرغم من تلك النداءات، من المؤسف للغاية أننا ما زلنا نجد أنفسنا متورطين في دوامة النزاع هذه. وبلاستفادة من تجربة أفريقيا في الوساطة في النزاعات وتسويتها، كما يتجسد في مبادرتها "إسكات البنادق"، أكدنا مرارا على طابع الحوار والدبلوماسية الذي لا غنى عنه. ولكن من المؤسف أن تلك النداءات العاجلة لم تجد أرضا خصبة في النزاع الدائر.

وبما أن آثار هذه الحرب تمتد إلى ما هو أبعد من ساحة المعركة بكثير، كما يتضح من الانهيار المؤسف لمبادرات تعاونية مثل مبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب، مما يؤدي إلى انخفاض في توافر الموارد للتخفيف من حدة حالات الطوارئ الإنسانية في البور الساخنة العالمية، فإنه يجري تذكيرنا بالتداعيات العالمية لهذا النزاع. وهذا الاضطراب لا يهدد فرادى الدول فحسب، بل يؤدي أيضا إلى تآكل إطار التعايش السلمي، ويزعزع استقرار الترتيبات الأمنية المتعددة

وفي ضوء الحالة الراهنة، أود أنؤكد النقاط الأربع التالية:

أولاً، يجب بذل كل جهد ممكن من أجل وقف الأعمال العدائية. وكما قال الرئيس شي جين بينغ في مؤتمر القمة الخامس عشر لقادة البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب أفريقيا، فإن الأسباب الجذرية لأزمة أوكرانيا معقدة وتتمثل المهام الأكثر إلحاحاً الآن في تيسير إجراء محادثات سلام والحث على وقف التصعيد وإنهاء النزاع وتحقيق السلام. ونرى أنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يشجع الطرفين على التحلي بالهدوء وممارسة ضبط النفس وإيجاد أرضية مشتركة والسعي للتوصل إلى توافق في الآراء وإعلاء صوت العقل من أجل السلام والتفاوض، فضلاً عن استكشاف سبل تنفيذ مختلف مبادرات السلام لتهيئة الظروف المؤاتية لإجراء محادثات السلام. وينبغي تجنب صب الزيت على النار والتوقف عن إمداد ساحة المعركة بالأسلحة وعن تصعيد الجزاءات الانفرادية واتخاذ أي إجراء يمكن أن يتسبب في خروج الحرب عن نطاق السيطرة.

إن أمن جميع البلدان لا يتجزأ. وقد أظهرت الأزمة الأوكرانية مرة أخرى أن ممارسات عقلية الحرب الباردة المتمثلة في إثارة المواجهة بين التكتلات والسعي إلى تحقيق الأمن المطلق لا تجدي نفعاً. ولن يساعد هذا النهج في التوصل إلى تسوية نهائية للأزمة؛ بل إنه سيتسبب في عدم استقرار لا نهاية له في المنطقة، مما يلحق الضرر في نهاية المطاف بجميع الدول المعنية.

ثانياً، يجب بذل كل جهد ممكن لإدارة الآثار غير المباشرة المترتبة عن النزاع. لقد تسببت الأزمة الأوكرانية، التي تفاقت جراء مخاطر أخرى اقتصادية وأمنية، في أزمات وصدمات في قطاعي الغذاء والطاقة والقطاع المالي على الصعيد العالمي مما زاد من صعوبة التعافي بعد الجائحة، لا سيما تحقيق النمو في البلدان النامية. ويظل تحقيق أهداف التنمية المستدامة مهمة شاقة. وينبغي للبلدان المتقدمة الكبرى أن تطلق مبادرات اقتصادية وتجارية تتصف بالمسؤولية لكفالة سير عمل سلاسل الإمداد والصناعة العالمية على نحو آمن وسلس وأن تكف عن إساءة استخدام الجزاءات الانفرادية وبسط الولاية القضائية خارج حدود

القتالية وإجراء مفاوضات يمكن أن تحقق الحل الدائم الذي نأمله جميعاً.

تكرر البرازيل نداءها من أجل وقف تصعيد الأعمال القتالية والبدء بمفاوضات. إن استئناف الحوار لا يحكم مسبقاً على نتائج اتفاق سلام في المستقبل. وبمقدور الحوار أن يعيد بناء الثقة حيث تحطمت الثقة والاطمئنان. ويمكنه أن يوفر الوسائل لحل المسائل الملحة مثل حالة أسرى الحرب، ووصول المساعدات الإنسانية، وأمن المرافق النووية، والاستئناف الكامل لنقل الحبوب والأسمدة عبر البحر الأسود، وهو ما دعت إليه الغالبية العظمى من البلدان، ولا سيما البلدان النامية. ومنذ تعليق مبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب ازداد عدم اليقين بشأن الأمن الغذائي للملايين، بمن فيهم الضعفاء الذين يعتمدون على برامج المساعدة التي تقدمها الأمم المتحدة. إننا نشجع الطرفين بقوة على العودة إلى طاولة المفاوضات وإجراء محادثات بشأن استئناف الاتفاق. وبينما نرى الأسباب الكامنة وراء تعليق مبادرة الحبوب، نعتقد أن مزاياها تبرر بذل جهود جديدة لإيجاد حل مقبول وموآت لجميع المعنيين.

وتؤكد البرازيل من جديد التزامها بالتوصل إلى حل سلمي للنزاع بموجب أحكام المادة 33 من ميثاق الأمم المتحدة. ونأمل أن يسود العقل قريباً وأن يمكن من التوصل إلى حل سياسي يأخذ في الاعتبار مقاصد ومبادئ الميثاق والشواغل الأمنية المشروعة لجميع الأطراف. ونرحب بجهود التيسير التي بُذلت مؤخراً ونؤكد من جديد استعدادنا للإسهام في مبادرات السلام الجماعية التي يمكن أن تؤدي إلى حل دائم للحرب.

السيد جانغ جون (الصين) (تكلم بالصينية): سبق وأن أوضحت

الصين موقفها من مسألة أوكرانيا مراراً أمام المجلس. وما فتئنا نؤكد أنه ينبغي احترام سيادة جميع البلدان وسلامتها الإقليمية والتقييد بمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه ومراعاة الشواغل الأمنية المشروعة لجميع الأطراف، فضلاً عن دعم جميع الجهود التي تقضي إلى التسوية السلمية للأزمة. ولذلك، فإننا نبذل جهوداً لتحقيق السلام استناداً إلى ذلك الموقف.

الإنسان. وتؤيد الصين الدور البناء الذي تواصل الوكالة الدولية للطاقة الذرية الاضطلاع به في كفالة أمان المنشآت النووية وأمنها.

السيد بواتنغ (غانا) (تكلم بالإنكليزية): في المستهل، أتوجه بالشكر إلى وكالة الأمين العام روزماري ديكارلو على الإحاطة التي قدمتها للمجلس. كما أشكر ممثلي المجتمع المدني على وجهات نظرهما. وأرحب بمشاركة ممثلي أوكرانيا وليتوانيا وألمانيا وبولندا وإيطاليا والمراقب عن الاتحاد الأوروبي في هذه الجلسة.

تظل غانا ثابتة في دعمها للجهود المتواصلة التي تبذلها الأمم المتحدة للتخفيف من الأثر الإنساني للحرب على أوكرانيا، وتأمل أن يكون لتلك المساعي تأثير إيجابي على تيسير وقف الأعمال العدائية العسكرية وحل النزاع.

ولا نزال نشعر بقلق بالغ إزاء وجود قوات الاتحاد الروسي على أراضي أوكرانيا ونرى أن إنهاء حربه على أوكرانيا وتبني مسار الحوار والدبلوماسية يظلان الخيار الأفضل للاتحاد الروسي لحل شواغله الأمنية المعلنة. ومن شأن القيام بذلك تحقيق مصالح الكثيرين في الأمم المتحدة وإثبات قدرتها على حل النزاعات بين الدول بالوسائل السلمية.

لقد لاحظنا جميعاً خلال الأشهر الـ 18 الماضية التكلفة البشرية الهائلة والعواقب الاجتماعية والاقتصادية التي خلفتها هذه الحرب التي لا داعي لها، والتي لا تلوح لها نهاية في الأفق. وأضافت الحرب المزيد من التعقيدات إلى المشهد الدولي شديد الاستقطاب بالفعل، مما أدى إلى انقسامات عميقة بين الدول وصرف الاهتمام العالمي البالغ الأهمية عن حل الأزمات الأخرى. إننا نخاطر بتنفيذ استجابات مفككة وغير متماسكة وغير فعالة في مواجهة التحديات المستمرة التي يواجهها المجتمع العالمي، إذا لم نسرع وتيرة الجهود الرامية إلى تهدئة التوترات الجغرافية السياسية المتزايدة ورأب صدع الانقسامات المتسعة.

لقد أضرت الحرب بأمننا الجماعي. ونشجع جميع الجهات الفاعلة على ألا تنقاد وراء مصالح قصيرة الأجل وضيقة الأفق تخدم أغراضها

الدولة وأن تتجنب تسييس الاقتصاد واستخدامه كسلاح. وينبغي ألا نتخلى عن مبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب بهذه السهولة. ونتوقع من جميع الأطراف أن تسعى جاهدة للتعجيل باستئناف صادرات الحبوب والأسمدة من روسيا وأوكرانيا عن طريق إجراء الحوار والمشاورات. وتقف الصين على أهبة الاستعداد لمواصلة دعمها لما يبذله الأمين العام من جهود لتحقيق تلك الغاية.

ثالثاً، ينبغي ألا ندخر وسعاً لكفالة إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية. فقد أسفر القتال الذي طال أمده عن تدمير الهياكل الأساسية على نطاق واسع وتشريد الملايين من الأشخاص وزيادة الاحتياجات الإنسانية. وفي ظل هذه الظروف، يجب أن يتقيد طرفا النزاع تقيدا صارماً بالقانون الدولي الإنساني وأن يراعيا مبادئ الضرورة والتمييز والتناسب ويمتنعوا عن مهاجمة المدنيين والهياكل الأساسية المدنية وأن يكفلاً توفير الاحتياجات الأساسية للناس وسلامة الأرواح والممتلكات وأمنها. وأود أن أؤكد من جديد أن النقل والاستخدام غير المسؤولين للذخائر العنقودية يمكن أن يتسبب بسهولة في كوارث إنسانية. ويجب أن تتوخى الأطراف المعنية الحذر الشديد في ذلك الصدد.

رابعاً، يجب بذل كل الجهود الممكنة للوقاية من المخاطر التي تهدد الأمان والأمن النوويين. ومنذ اندلاع النزاع، ما فتئ أمان محطة زابوريجيا للطاقة النووية وأمنها يشكّلان مصدر قلق كبير. وفي الآونة الأخيرة، تكرر سماع أصوات انفجارات وأعيرة نارية بالقرب من المحطة والمناطق المحيطة بها. ويجب أن نواصل توخي اليقظة والحذر في مواجهة المخاطر التي تهدد الأمان والأمن النوويين. فليس هناك رابح في الحروب النووية.

وفيما يتعلق بالمسألة النووية، يتعين على جميع الأطراف أن تمارس أقصى درجات ضبط النفس وأن تُعمل العقل وتتقيد باتفاقيات الأمان النووي بموجب القانون الدولي. وينبغي لجميع الأطراف، واضحة مستقبلها ومستقبل البشرية نصب عينيها، أن تتقيد تقيدا صارماً بالحد الأدنى للأمان النووي وتبتعد عن الخط الأحمر للحرب النووية وأن تعمل معاً لإدارة الأزمات وتجنب الحوادث النووية التي يتسبب فيها

جميع الاختناقات المتعلقة بتنفيذ المبادرة والاتفاقات ذات الصلة معالجة شاملة.

وفي الختام، نشدد على أن المنطق العسكري البحت الذي استندت إليه الحرب خلال الأشهر الـ 18 الماضية لا يمكن أن يحقق تسوية دائمة أو سلاما مستداما. ويتحتم علينا، من أجل المصلحة الأكبر للسلم والأمن الدوليين، أن نساعد الأطراف على فتح قنوات للدبلوماسية والحوار الموثوق به على وجه السرعة. وأخيرا، أرجو للشعب الأوكراني عيد استقلال سعيد وبناء.

السيدة برودهيرست إستيفال (فرنسا) (تكلمت بالفرنسية): أشكر السيدة ديكارلو والسيدة راشيفسكا والسيد كوليبا على إحاطاتهم.

تشيد فرنسا، في هذا اليوم الذي يُحتفل فيه باستقلال أوكرانيا، بالشجاعة الراسخة التي أبدتها الشعب الأوكراني الذي يجد نفسه مضطرا، بعد 32 عاما من حصوله على الاستقلال، إلى مواصلة القتال بلا كلل دفاعا عن سيادته وسلامة أراضي بلده الإقليمية وحرية في مواجهة عدوان روسيا غير المبرر وغير القانوني. فما فتئت روسيا تنتهك، على مدى 18 شهرا الآن، لا المبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة فحسب، بل كذلك القانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان. فروسيا تلحق، بقصفها المتعمد الذي يستهدف السكان المدنيين والبنية التحتية المدنية، معاناة لا توصف بأوكرانيا وشعبها.

وتؤكد الشهادتان اللتان استمعنا إليهما اليوم مرة أخرى التكلفة الباهظة لهذا العدوان بالنسبة للمدنيين، ولا سيما الأطفال. والتقرير السنوي للأمين العام عن الأطفال في النزاعات المسلحة (S/2023/363) وتقرير لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بأوكرانيا التابعة لمجلس حقوق الإنسان (A/HRC/52/62) لا مرأ فيهما كليهما. فروسيا مسؤولة عن قتل الأطفال وتشويههم ونقلهم بشكل غير قانوني إلى روسيا وممارسة العنف الجنسي ضدهم وشن الهجمات على المدارس والمستشفيات. ويؤكد إدراج الأمين العام روسيا في قائمته السنوية لمرتكبي تلك الجرائم مدى خطورتها. وتحت فرنسا روسيا على احترام القانون الدولي ووضع حد فوري لجميع تلك الانتهاكات.

الذاتية، بل أن تبقى المصالح المشتركة الأوسع في بؤرة تركيزها وأن تتصرف بمسؤولية. ونشجع جميع البلدان على دعم مبادرات السلام الواعدة التي يمكن أن تساعد الأطراف المتنازعة في وقف الأعمال العدائية والتوصل إلى تسوية سلمية للنزاع في ظل الاحترام الكامل لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي.

وإذ ننظر في جميع الخيارات المناسبة للتخفيف من تبعات الحرب على الشعب الأوكراني، لا سيما على تلاميذ المدارس والمراهقين، أود أن أؤكد ضرورة أن تواصل وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة تقديم خدمات دعم الصحة العقلية والنفسية على خلفية حالات الاكتئاب المروعة التالية للصدمة التي شُخص بها قرابة ربع السكان الأوكرانيين. وفي ذلك السياق، نشيد بمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) على مبادراتها لتدريب الأخصائيين النفسيين في المدارس لدعم المتعلمين والمعلمين. وندعو بقوة إلى توسيع نطاق البرامج والمبادرات المماثلة لمساعدة الفئات الضعيفة من السكان الأوكرانيين في التعامل مع مشاعر الكرب الناجمة عن هذه الحرب غير المبررة.

وندين الهجمات المتعمدة والعشوائية على الهياكل الأساسية المدنية، لا سيما على المنشآت الصحية والمدارس والمناطق السكنية والمنظومات الغذائية، وندعو إلى وقف جميع هذه الهجمات. ونعتقد اعتقادا راسخا أنه يجب بذل كل جهد ممكن، في خضم الأعمال العدائية العسكرية الجارية، لحماية وضمان سلامة وأمن جميع المدنيين بغض النظر عن المكان الذي يعيشون فيه. ونود أن نذكر المجلس، في ذلك الصدد، ببياناتنا السابقة التي تحت الأطراف المتحاربة على الامتثال الكامل لمتطلبات القانون الدولي للاجئين والقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني وتعاليم قواعد الحرب من خلال ممارسة التمييز والتناسب والحيلة في إدارة عملياتها العسكرية.

وعلى خلفية المصاعب العالمية السائدة، التي تفاقت بسبب التداعيات المعقدة للحرب وما نتج عنها من اضطرابات غير مسبوقه في سبل العيش، نحث على استئناف مبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب. ونحث الأطراف على التعاون مع جهود الأمين العام لمعالجة

السيد بيريس لوس (إكوادور) (تكلم بالإسبانية): أشكركم، السيدة الرئيسة، على عقد هذه الجلسة بشأن أوكرانيا. كما أشكر وكالة الأمين العام روزماري ديكارلو على إحاطتها وممثلي المجتمع المدني على شهادتهما.

إن اليوم لا يصادف مرور عام ونصف العام على بدء غزو أوكرانيا فحسب، بل يصادف كذلك مرور عام ونصف العام على نسف الجهود الدبلوماسية التي بذلها المجتمع الدولي ومجلس الأمن هذا بالذات بأعمال القصف الأولى، التي بدأت عندما رددت الوفود في هذه القاعة نداء الأمين العام أنطونيو غوتيريش إلى الاتحاد الروسي لإعطاء السلام فرصة (انظر S/PV.8974). وظلت الوفود تعيد - في كل جلسة من الجلسات الـ 70 تقريبا التي عقدها المجلس بشأن أوكرانيا - تأكيد دعوة الأمين العام، مكررة للاتحاد الروسي أنه يجب عليه أن ينهي عدوانه العسكري على جارته. وقبل ثمانية عشر شهرا سمعنا لأول مرة نغيا لعقد النية والتصميم على غزو أوكرانيا، تلاه إنكار أن الغزو يحدث. وكما قلت في كانون الثاني/يناير، لم يكن هناك دليل أكبر بالنسبة لإكوادور على العدوان العسكري من الإجراء المأساوي من أوكرانيا لمئات الإكوادوريين، ولا سيما الطلاب، الذين اضطروا إلى إنقاذ أنفسهم بترك حياتهم وراءهم في أوكرانيا (انظر S/PV.9243).

واضطر ملايين الأوكرانيين إلى الفرار، مما أدى إلى نزوح أكثر من 6 ملايين لاجئ في أوروبا وأكثر من 5 ملايين نازح داخليا. ولا يزال ما يقرب من 18 مليون شخص بحاجة إلى مساعدات إنسانية. وكان التأثير على الصحة البدنية والعقلية للناس دراماتيكية. كيف نبرر الأمر لجيل الأوكرانيين الذين استيقظوا يوما تحت حصار القنابل والصواريخ والبارود ليجدوا ذويهم رحلوا، بعضهم قتل وهرب آخرون؟ كم فرد إضافي يجب أن يحول إلى لاجئ وكم فرد إضافي يجب أن يشرد؟ كم فرد إضافي يجب أن يموت؟ وكم يتيم إضافي يجب أن يستمروا في دفن والديهم وكم والد إضافي يجب أن يستمر في دفن أطفالهم حتى تنهي روسيا هذه الحرب؟ كم عدد جلسات مجلس الأمن الإضافية التي ستكون مطلوبة لإنهاء العدوان العسكري على أوكرانيا؟ وبالإضافة إلى الأثر العالمي للحرب في أوكرانيا على الأمن الغذائي وزيادة التوترات

ونكرر إدانتنا الشديدة لعمليات الترحيل غير القانونية التي تقوم بها روسيا للأطفال الأوكرانيين. فيجب عليها إعادة جميع الأطفال المرحلين إلى أوكرانيا من دون تأخير. وتود فرنسا أن تذكر المجلس بأن المحكمة الجنائية الدولية أصدرت أمرين بإلقاء القبض على رئيس روسيا وما يسمى بمفوض حقوق الطفل في روسيا. ووجدت المحكمة التي تصرفت بشكل مستقل، أن هناك أسبابا معقولة للاعتقاد بأن السلطات الروسية على أعلى مستوياتها مسؤولة عن ترحيل الأطفال الأوكرانيين، وهو ما يشكل جريمة حرب. وستواصل فرنسا تقديم الدعم الكامل للعمل الحيوي للعدالة الدولية. ويجب محاسبة المسؤولين عن الجرائم المرتكبة في أوكرانيا. ومن واجبنا أن نفي بذلك المطلب من أجل العدالة، التي ندين بها لجميع ضحايا تلك الجرائم. وتكرر فرنسا أيضا دعمها لكل من المحكمة الجنائية الدولية والمحاكم الأوكرانية. ولا يمكن أن يكون هناك سلام دائم بدون عدالة.

وفي 19 أغسطس/آب، أدت الضربات الروسية التي استهدفت جامعة ومسرحة في تشيرنيهيف إلى مقتل سبعة مدنيين وجرح أكثر من 150 شخصا، من بينهم 15 طفلا. واستهدفت غارات أمس مدرسة في منطقة سومي، مسفرة عن مقتل أربعة مدنيين. ويجب على روسيا التوقف، بموجب القانون الدولي الإنساني، عن استهداف السكان الأوكرانيين والبنية التحتية المدنية. وقد قررت روسيا وحدها استخدام القوة بشكل غير قانوني وانتهاك السلامة الإقليمية لأوكرانيا وسيادتها. وهي وحدها التي تملك القدرة على وضع حد لهذه الحرب والمعاناة الناجمة عنها. كما إن روسيا هي التي تحتجز سكان العالم رهائن من خلال منع صادرات الحبوب الأوكرانية وتسرق الحبوب من الأراضي المحتلة في أوكرانيا وتدمر بنية البلد التحتية الزراعية.

وستواصل فرنسا، إلى جانب شركائها، الوقوف إلى جانب أوكرانيا طالما كان ذلك ضروريا وستواصل مدنها بالمساعدة التي تحتاج إليها لتمكينها من ممارسة حقها في الدفاع عن النفس. ولا يمكن أن تكون هناك سوى نتيجة واحدة، وهي السلام، وفقا للميثاق، الذي يحترم سيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية داخل حدودها المعترف بها دوليا. وستواصل فرنسا دعم الجهود التي تبذلها أوكرانيا لإقامة سلام عادل ودائم.

الهجمات العشوائية تستهدف المدنيين والبنية التحتية المدنية، فضلا عن العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية، الذين غالبا ما يضطرون إلى وقف توزيعهم للمساعدات الإنسانية الحيوية للأشخاص المنكوبين، كما حدث مؤخرا في خيرسون. ويساورنا القلق إزاء المحنة الشديدة لملايين الرجال والنساء والأطفال، الذين تركوا لتدبر أمورهم بأنفسهم دون وجود الآليات الرئيسية للمعونة الدولية. والهجمات والانتهاكات من أنواع أخرى ضد الأطفال تستحق الشجب ولا يمكن التسامح معها. ومنذ تدمير سد كاخوفكا وخزانه المهم، وجد الناس في المناطق القريبة منه أنفسهم في حالة إنسانية مقلقة جدا، لأنهم لم يفقدوا منازلهم وسبل عيشهم فحسب، بل فقدوا أيضا إمدادات المياه. وتلك الحالة لا تُطاق ويجب أن تنتهي. وندعو الأطراف مرة أخرى إلى الاحترام الصارم لالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني، ولا سيما فيما يتعلق بحماية الأشخاص غير المشاركين في القتال وحماية البنية التحتية المدنية. ويقع على عاتق الأطراف المتحاربة التزام بتيسير تنقل العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية وإتاحة الوصول دون عوائق، دون تمييز، إلى المناطق والأشخاص الذين يحتاجون إلى المساعدة الإنسانية. كما ندعوها إلى الامتناع عن استخدام الألغام أو الذخائر العنقودية أو غيرها من الأسلحة التي يتم التحكم فيها عن بعد، وإلى بذل كل ما في وسعها للحد من أثارها على المدنيين، وخاصة النساء والأطفال والفئات الأكثر ضعفا.

أظهرت لنا مبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب، التي وقعت بعد ستة أشهر من اندلاع الحرب، أنه على الرغم من القتال الدائر، لا تزال نافذة الأمل مفتوحة للدبلوماسية. واليوم، يبدو أن ذلك الأمل قد تلاشى، وأن موجة الأمل قد جرفها الاحتمال الكئيب لحرب الاستنزاف، التي لا تترك مجالا إلا لمنطق التسليح على نطاق واسع. ونحث الطرفين على إيجاد أرضية مشتركة من خلال الحوار وتوافق الآراء والعودة إلى ذلك الاتفاق المهم.

يرحب بلدي بالتعبئة الدولية غير العادية التي تواصل أوكرانيا الاستفادة منها عن طريق الأمم المتحدة، ولا سيما إطلاق استجابة

النوعية والإنفاق العسكري، فإنها في بعض الحالات لا تزال تحول انتباه المجتمع الدولي عن الأزمات الأخرى، في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، التي يجب علينا أيضا أن نلها والتي سبقت الحرب في أوكرانيا.

لا نعرف ما إذا كانت السلطات الحالية في الاتحاد الروسي قد فكرت في العواقب على وضع بلدها في المجتمع الدولي بمجرد انتهاء النزاع، وعندما تفعل ذلك، قد يكون الأوان قد فات. بيد أن ما نعرفه هو ما علمنا إياه التاريخ مرارا وتكرارا، وهو أن الدول غير القادرة على التوفيق بين ماضيها وحاضرها تدفع ثمنا باهظا. وهناك بلدان ممثلة هنا في القاعة اليوم تمكنت من مواجهة ذلك التحدي - دول تعلمت أن عظمتها لا تقاس بقوتها النووية أو الأراضي التي تنتزعها من جيرانها أو بالخوف الذي تغرسه، بل تقاس بثقافتها العالمية ومؤسساتها الديمقراطية وتسامحها وإبداعها الفني وأوجه التقدم التكنولوجي واحترام القانون، بما في ذلك، بالطبع، احترام حقوق الإنسان. هل كان بإمكاننا أن نتصور أن جيشا خاصا من المرتزقة سيهدد أمن الاتحاد الروسي؟ والصحيح هو أن الكثير قد تغير، وكلما طال أمد النزاع، زاد الألم بالنسبة للأوكرانيين والشعب الروسي نفسه.

في الختام، نحث الاتحاد الروسي على وقف هجماته على البنية التحتية المدنية، بما في ذلك منشآت الموانئ وتلك المستخدمة لإنتاج الأغذية وتوزيعها. ونحث مرة أخرى قوات الاحتلال على الانسحاب، دون انتظار يوم آخر، إلى الحدود المعترف بها دوليا قبل الغزو، بغية التمكين من التوصل إلى نتيجة سلمية، على أساس احترام القانون الدولي والسلامة الإقليمية والاستقلال السياسي لأوكرانيا.

السيدة كومبي ميسامبو (غابون) (تكلمت بالفرنسية): أشكر وكالة الأمين العام ديكارلو على إحاطتها، وأشكر السيدة راشيفسكا والسيد كوليبا على ملاحظتهما.

بعد 18 شهرا من الحرب المميّنة في أوكرانيا، اشتد القتال في الأسابيع الأخيرة في جنوب البلد، مع تزايد أعداد الهجمات بالطائرات المسيّرة والقذائف وغيرها من الأسلحة بعيدة المدى. ولا تزال تلك

نجح الغزو الروسي غير المشروع في العام الماضي، لكان عدد الدول الأعضاء المستقلة في الأمم المتحدة أقل اليوم. إن المقاومة البطولية للأوكرانيين في مواجهة العدوان الروسي لا تحمي حريتهم فحسب، بل تدافع عن ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه الأساسية المتمثلة في السيادة والسلامة الإقليمية. وإذا انتصرت روسيا في الحرب، فستعطي الضوء الأخضر لحقبة جديدة من العدوان الدولي حيث يمكن للدول الكبرى إعادة ترسيم الحدود بالقوة. ولا أحد منا يريد ذلك. إننا مدينون بشدة للشعب الأوكراني على تضحياته الهائلة، ونحن فخورون بالوقوف معه.

بينما نحتفل باستقلال أوكرانيا، نفكر مليا في جهود روسيا المتممة لاستهداف مستقبل أوكرانيا - أطفالها. لقد أفادت الأمم المتحدة بأن روسيا ترتكب انتهاكات جسيمة ضد الأطفال في حربها العدوانية - وهي المرة الأولى التي يدرج فيها اسم عضو دائم في المجلس في القوائم لقيامه بذلك. أفادت السلطات الأوكرانية أنه بالإضافة إلى قتل الأطفال مباشرة وتدمير منازلهم ومدارسهم ومستشفياتهم، قامت روسيا، حتى الآن، بنقل أو ترحيل أكثر من 19 000 طفل قسرا منذ عام 2022. والرئيس بوتين ومفوضته الرئاسية لحقوق الطفل هما موضوع مذكرات توقيف صادرة عن المحكمة الجنائية الدولية لدورهما المزعوم.

بالنسبة للعائلات الأوكرانية، فإن عمليات النقل والترحيل القسرية هذه لها عواقب مدمرة ومُغيّرة للحياة سيُشعر بها أجيال. تستخدم روسيا الخوف من هذا التكتيك لقمع المعارضة في صفوف الأوكرانيين الذين يعيشون تحت السيطرة الروسية المؤقتة. إنها أيضا محاولة متعمدة لمحو الثقافة والهوية والدولة الأوكرانية. لم تحاول روسيا الحفاظ على هويات الأطفال الذين رحلتهم قسرا، كما يقتضي القانون الدولي الإنساني. وبدلا من ذلك، هناك أدلة متزايدة على أن روسيا قد انتهكت هذا الحق بشكل خطير، مما أجبر الأطفال على الاندماج في ثقافة الدولة التي تسعى إلى تدمير بلدهم.

على روسيا أيضا التزام قانوني واضح بموجب اتفاقية جنيف الرابعة بتيسير التواصل ولم الشمل بين الأطفال وأقاربهم أو الأوصياء القانونيين عليهم. لم تقدم روسيا معلومات موثوقة عن الأطفال الذين نقلتهم إلى

إنسانية مناسبة قادرة على التعامل مع حالات الطوارئ، بما في ذلك خطة الاستجابة لفصل الشتاء، التي تبدأ في تشرين الأول/أكتوبر، والتي وضعها مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، والتي ستمكن من توفير الاستجابة الإنسانية المخطط لها لتلبية الاحتياجات الحرجة خلال ذلك الوقت العصيب من العام. ونشيد بالوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة وجميع المنظمات العاملة في الميدان لتلبية الاحتياجات الإنسانية المتعددة الأوجه، التي غالبا ما تكون في ظروف صعبة، ونعترف بجهودها لتقديم المساعدة العاجلة للمشردين أو المصابين. ومع ذلك، فحتى أكثر البرامج المدروسة جيدا لتعمير أوكرانيا لا يمكنها أبدا أن تقيم تكلفة الحرب، ناهيك عن تحديد رقم لها، بالنسبة للضحايا، أي الأطفال والكبار الذين فقدوا كرامتهم وأحلامهم وآمالهم مع ديارهم، والذين قد يتأثرون بندوب الحرب لسنوات قادمة. وفي ذلك الصدد، نرحب بمبادرة اليونسكو لتدريب 15 000 من الاختصاصيين النفسيين في المدارس لدعم الأطفال والمعلمين ضحايا الحرب. وهو إسهام مهم في منع الإصابات غير المرئية للحرب أو على الأقل التقليل منها.

هذا هو السبب في أن الهدف النهائي الذي يجب أن تركز عليه كل طاقاتنا هو العودة إلى السلام. وسنواصل حث الأطراف على وقف التصعيد والدخول في حوار من أجل إنهاء الحرب، والإيمان بإمكانية التوصل إلى نتيجة لا تصل إلى طريق مسدود، تماشيا مع آليات ميثاق الأمم المتحدة. ويؤيد بلدي السعي للتوصل إلى حلول قابلة للتطبيق يمكن أن تمكن من التوصل إلى تسوية دائمة للنزاع وتسمح للأطراف بالدخول في مفاوضات من أجل السلام والتعايش السلمي.

السيد كاريوكي (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أشكر وكيلة

الأمين العام ديكارلو والسيدة راشيفسكا والسيد كوليبا على إحاطاتهم.

أود أن أبدأ بتمنياتي بعيد استقلال سعيد لجميع الأوكرانيين. في عام 1991، أعلنت أوكرانيا استقلالها عن اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية السابق، حيث صوت 92 في المائة من سكان البلد لصالح الاستقلال في استفتاء وطني. وقد اعترفت الأمم المتحدة، بما في ذلك الاتحاد الروسي، بوجود أوكرانيا كدولة ذات سيادة. ولو

الحرب الوطنية العظمى. وحضره 2 500 عسكري من أوكرانيا وروسيا وبيلاروسيا. جرت الاحتفالات في جميع أنحاء المدينة. ولم تمض سوى أربع سنوات، في 9 أيار/مايو 2014 - بعد أقل من ثلاثة أشهر بقليل من الانقلاب المناهض للدستور في كييف، خلال عرض مماثل في شوارع ماريوبول - حتى فتح مقاتلون من كتائب النازيين الجدد أزوف ودنيبرو - 1 النار على المركبات وسيارات الإسعاف وقتلوا علنا الذين خرجوا إلى الشوارع لتكريم ذكرى آبائهم وأجدادهم. ووفقا للمعلومات الواردة من وكالات إنفاذ القانون المحلية، قتل 99 شخصا وجرح 119 آخرين.

لنتذكر أيضا أنه قبل ذلك العيد بقليل، في 2 أيار/مايو 2014، أحرق ما يقرب من 50 متظاهرا سلميا، وقفوا دفاعا عن اللغة الروسية، أحياء في مبنى النقابات العمالية في أوديسا. ماذا حدث في تلك السنوات الأربع؟ كيف تمكن الأوكرانيون، بين عشية وضحاها، من استبدال الأبطال الذين حرروا البلد من الفاشية بمتعاونين فاشيين متواطئين في مقتل مئات الآلاف من اليهود والبولنديين والروس والأوكرانيين؟ كيف انحدر بلد ناطق بالروسية بشكل أساسي، في الواقع، إلى هذا الحد لاضطهاد الناطقين بالروسية وقصف المدن المسالمة في دونباس، التي دافع سكانها عن قيمهم؟ ولماذا لم يكن هناك رد على ذلك من الدول الغربية، التي تُعلي ظاهريا قيم التسامح؟

تكمّن الإجابات على هذه الأسئلة في جذور المأساة التي تشهدها أوكرانيا الآن، حيث يحكمها نظام كيف الإجماعي الذي يخدم حصريا المصالح الجيوسياسية للولايات المتحدة وحلفائها، الذين يشنون حربا هجينة ضد روسيا في أوكرانيا حتى آخر أوكراني. إن هذا النظام يخطف الشباب الأوكرانيين من الشوارع، ويزج بهم إلى الحافلات، وحتى بدون تدريب عسكري أساسي، ويرسلهم للمشاركة في "هجمات الموجات البشرية" ضد التحصينات العسكرية الروسية وحقول الألغام، دون أي اهتمام بالخسائر التي تفوق التصور. ولا يعمل شركاؤنا الغربيون السابقون إلا على تشجيع زيلينسكي وزمرته، وتزويدهم بالأسلحة والمطالبة باستمرار حمام الدم. في الآونة الأخيرة، حسب

أراضيها، لا سيما الأطفال المودعين لدى أسر حاضنة روسية. وكما ذكرت مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، كثيرا ما أُجبر الأطفال أنفسهم على اقتفاء أثر والديهم أو أفراد أسرهم والعتور عليهم. وهذا عبء غير مقبول يوضع على الأطفال، وخاصة أولئك الذين يتعاملون مع صدمة الغزو الروسي غير القانوني. إذ لم يعد حتى الآن سوى 386 طفلا. نشكر ممثلي منظمة إنقاذ أوكرانيا على عملهم الحيوي بشأن عمليات العودة تلك. ندعو روسيا إلى احترام استقلال أوكرانيا وإعادة الأطفال الأوكرانيين وسحب قواتها وإنهاء هذه الحرب.

السيد نيبينزيا (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): بادئ ذي بدء،

أود أن أقول شيئا موجزا لأحد مقدمي الإحاطات باللغة التي تطف بمخاطبة مجلس الأمن بها.

(تكلم بلغة ليست من اللغات الرسمية لمجلس الأمن، من دون توفير ترجمة شفوية)

(تكلم بالروسية)

أود أن أسترعي الانتباه إلى أننا شهدنا اليوم انتهاكا صارخا للنظام الداخلي المؤقت لمجلس الأمن من جانب رئاسة الولايات المتحدة - وعلى وجه التحديد، المادة 44، التي تنص على أنه يجوز إلقاء الكلمات بلغة غير اللغات الرسمية للأمم المتحدة، ولكن في هذه الحالة يقوم المتكلم بنفسه أو بنفسها بتوفير الترجمة الشفوية إلى إحدى اللغات الرسمية للأمم المتحدة. ولكن ذلك لم يتم. في نهاية المطاف، أمضى أعضاء مجلس الأمن أكثر من 15 دقيقة في الاستماع إلى خطاب لم يفهمه أحد، باستثناء أولئك الذين يتكلمون الأوكرانية والروسية، ومع ذلك، فإن مقدم الإحاطة يتكلم الإنكليزية جيدا، كما أوضح في نهاية بيانه. ليس لدي شك في أنه يتقن الروسية أيضا. لذلك، كانت هذه بادرة سياسية في تجاهل صارخ للنظام الداخلي لمجلس الأمن، ولم تتمكن رئاسة الولايات المتحدة من وقفها.

في 9 أيار/مايو 2010، أقيم عرض عسكري في كييف تكريما للذكرى الخامسة والستين للانتصار العظيم للشعب السوفيتي في

وتسليط الضوء على النجاحات والإنجازات. إذن ما الذي يمكن أن تتباهى به أوكرانيا اليوم؟ فلنحاول سرد ما يمكننا رؤيته على السطح فحسب. غني عن القول إن الإنجاز الرئيسي المزعوم هو الدكتاتورية الشمولية الحقبة التي تكتسب قوة يوما بعد يوم، حيث يُحظر أي انشقاق أو معارضة، ويعاد كتابة التاريخ، وأصبح تمجيد النازية وأتباع هتلر جزءا من سياسة الدولة. نحن نعلم أن عشرات الآلاف من الأوكرانيين قد اعتقلوا لمجرد تصفحهم مواقع روسية على الإنترنت، أو الاستماع إلى الموسيقى الروسية على هواتفهم أو قراءة الكتب الروسية. كل شيء مرتبط بروسيا تم إعلانه معاديا في أوكرانيا قبل وقت طويل من بدء عملياتنا الخاصة. لقد شهدنا وما زلنا نشهد العديد من الاغتيالات السياسية وحالات تخويف وابتزاز المعارضين السياسيين. هل هناك أي بلدان أخرى تحدث فيها مثل هذه الحوادث علانية؟ هل هناك أي بلدان أخرى يحدث فيها اضطهاد ديني علنا، وتحظر الكنيسة الشرعية، ويستولي على الكنائس والأبرشيات والأديرة، وتدنس الأماكن المقدسة ويُضطهد رجال الدين بسبب إيمانهم ومعتقداتهم؟

ويجب أن يضاف إلى ذلك الفساد المستشري الذي لم يتخذ أي إجراء بصدده منذ حصول البلد على الاستقلال والذي وصل اليوم إلى أبعاد غير مسبوقة، وذلك بفضل بلايين الدولارات من المساعدات الغربية التي يتم توزيعها على نظام كييف وسرقتها على الفور. تنتشر وسائل الإعلام الأوكرانية باستمرار أخبارا حول هذه القضية ولكن يبدو أن شركاءنا الغربيين السابقين هم وحدهم الذين لا يلاحظون ذلك، على الرغم من أن السخط إزاء الوضع يتزايد في الدول الغربية بينما تحاول سلطاتها تجاهله.

هل من دولة أخرى، خلاف الدولة الإسلامية السيئة السمعة، تروج علنا للأساليب الإرهابية كسياسة دولة؟ هل هناك دول كثيرة تتباهى بالاعتداء على المدنيين ومهاجمتهم، واستخدامهم كمفجرين انتحاريين رغما عنهم، وابتزازهم من خلال مخططات إلكترونية احتيالية وجعلهم يرتكبون جرائم في بلدكم؟ هل هناك دول كثيرة تحاول تزوير تاريخها بغسل أدمغة مواطنيها وتلقينهم الأكاذيب عن بلدكم ودوره في

خبراء من صحيفة دي فيلت الألمانية بكفاءة أن نظام كييف سيحتاج إلى تعبئة 3 ملايين شخص آخر من أجل هزيمة روسيا، وذلك على الرغم من أن عدد سكان أوكرانيا، وفقا لبيانات الأمم المتحدة، انخفض من 48,2 مليون شخص في عام 2001 إلى 36,6 مليون نسمة في بداية عام 2022. واليوم، لا يوجد أكثر من 29 مليون شخص يعيشون في البلد. مع ذلك، فإن الرعاة الغربيين لأوكرانيا لا يهتمون ولو قليلا بهؤلاء الناس. وكما قال الرئيس البولندي دودا، يمكن الآن هزيمة روسيا بثمن بخس، بالنظر إلى أن "الجنود الأميركيين لا يموتون".

عندما نواجه هذه الحقائق غير المستساغة، يرد زملاؤنا الغربيون عادة بأننا لن نجد أنفسنا في هذا الموقف لو لم تشن روسيا العملية العسكرية الخاصة ضد أوكرانيا. مع ذلك، بدأت مأساة ذلك البلد قبل ذلك بوقت طويل، عندما اختار الغرب أوكرانيا كبيدق لمحاربة روسيا وإضعافها. لم نكن لنجد أنفسنا في هذا الوضع لو لم يشن نظام كييف حربا في عام 2014 ضد مواطنيه الناطقين بالروسية في شرق البلد. واضطررنا إلى الدفاع عن النساء والأطفال والمسنين الذين كان يجري قتلهم على أيدي كييف بعد أن رفضت أوكرانيا ورعاتها الغربيون الامتثال نهائيا لاتفاقات مينسك، التي أقرها مجلس الأمن. علاوة على ذلك، كما نعلم جيدا اليوم، طوال تلك السنوات، استُخدمت الوثيقة كمجرد ستار لإعداد أوكرانيا للحرب مع روسيا.

وحتى اللحظة الأخيرة، استغاد بلدنا من الدبلوماسية لمعالجة الوضع. ولسنوات عديدة، دعونا إلى تنفيذ اتفاقات مينسك، بما في ذلك في هذه القاعة. في أواخر عام 2021، ذهبنا إلى حد تقديم مقترحات غير مسبقة لضمانات أمنية مع الدول الغربية. بيد أنها رُفضت جميعا، واستعدت أوكرانيا علنا للاستيلاء بالقوة على جمهورية دونيتسك الشعبية وجمهورية لوغانسك الشعبية. ولم يكن لروسيا أن تسمح بذلك، ولا يمكننا أن نتسامح مع ترسيخ نظام النازيين الجدد المعادي لروسيا على حدودنا، الذي يشكل تهديدا مباشرا لروسيا.

كما نعلم، فقد وقعت الولايات المتحدة وحلفاؤها جلسة اليوم لتتزامن مع يوم الاستقلال الأوكراني. في مثل هذه الأيام، من المعتاد تقييم

ومبادئها. وعواقب ذلك الوضع أضحت واضحة بالفعل. يمكننا أن نرى أن الكثير من الناس في جميع أنحاء العالم بدأوا يدركون حقيقة ما يحدث بالفعل ويرغبون من فداخته.

حقيقة الأمر هي أن هذه الحرب بالوكالة ضد روسيا برمجتها الولايات المتحدة وحلفاؤها منذ عام 2014 على الأقل، وأن واشنطن ولندن وبروكسل، التي تستخدم أشخاصا آخرين لمحاربتها، لا مصلحة لها على الإطلاق في إنهاؤها. بعد كل شيء، هم يرون دليلا جديدا للعمليات العسكرية يكتب أمام أعينهم ويكتسبون خبرة في الأساليب الحديثة للحرب في حين أنهم لا يخطرون بأكثر من الأسلحة التي قدموها إلى كييف. وإلا فإنهم كانوا سيسمحون لزيلينسكي وفريقه بإبرام اتفاق السلام الذي تم التوصل إليه تقريبا في آذار/مارس من العام الماضي بشروط مؤاتية تماما لأوكرانيا. لكن الغرب الجماعي ليس بحاجة إلى هذا السيناريو.

لذلك ليس لدينا ما يمكن أن نهني أوكرانيا عليه في عيد استقلالها. إذ ينتظرها مصير لا تحسد عليه كسلاح أعمى يستخدمه الغرب، وأصبحت ملامح هذا المصير واضحة بشكل متزايد. ربما تكون الإيجابية الوحيدة في هذا الصدد هي أن مثال أوكرانيا أظهر للعديد من الناس ما ينتج عن الطاعة العمياء للغرب والاستعداد للنضحية بمصالحهم الخاصة من أجل أجندته الجيوسياسية. فليكن ذلك عبرة للآخرين، وأتمنى ألا تتكرر المأساة الأوكرانية مرة أخرى.

السيد إيشيكاني (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): أشكر وكالة الأمين العام ديكارلو على إحاطتها الإعلامية. كما أشكر السيدة راشيفسكا على بيانها المفصل وأتطلع إلى تلقي ترجمة تحريرية لملاحظات السيد كوليبا.

ننضم إلى الجميع في كل أنحاء العالم في تهنئة جميع الأوكرانيين بمناسبة الذكرى الثانية والثلاثين لاستقلالهم. وما فتئت أوكرانيا تمارس حقها في الدفاع عن النفس ضد هجوم روسيا المسلح المستمر منذ عام ونصف العام، وهو حق مكسب في القانون الدولي، بما في ذلك ميثاق الأمم المتحدة، ويمارس من أجل استقلال أوكرانيا وحريتها وسيادتها

الحضارة والثقافة العالمية؟ لقد عرضنا في هذه القاعة من قبل كتبنا مدرسية أوكرانية تؤكد أن اليهود والفرنسيين والبرتغاليين والعديد من الشعوب الأخرى ينجحون من الأوكرانيين القدماء. أي فائدة تُرجى من هذا الخيال والهراء التاريخي، الذي يتوافق مع النظريات النازية عن عرق رئيسي متفوق على جيرانه؟

وأتعس شيء على الإطلاق ليس أن أوكرانيا قد غرقت في ادعاءات ما يسمى بالإنجازات، بل إنها فعلت ذلك تحت الوصاية المباشرة للولايات المتحدة وحلفائها، الذين يبدون حتى الآن صما وعميانا تماما وبشكل انتقائي حالما يتعلق الأمر بجرائم نظام كييف داخل البلد وخارجه. علاوة على ذلك، فإن العواصم الغربية اليوم هي في الأساس متواطئة مع نظام زيلينسكي، لا من خلال تزويده بالأسلحة المستخدمة لقتل المدنيين واستخبارات المراقبة والمرتبقة والمتخصصين التقنيين الذين يحتاج إليهم فحسب، ولكن قبل كل شيء بالتستر على الأكاذيب البشعة التي ينشرها النظام عن نفسه وعن روسيا. وهي أكاذيب عن الأهداف الحقيقية لعملياتنا العسكرية وأسبابها، وعن أولئك الذين يتحملون حقا المسؤولية عن مقتل المدنيين بسبب أنشطة الدفاع الجوي الأوكرانية، المنتشرة في المناطق السكنية في انتهاك للقانون الدولي الإنساني. ويكذب النظام حول المواقف المسرحية والاستقراوات كما هو الحال في بوتشا وكراماتورسك ومسرح ماريوبول. ويكذب بشأن اختطافنا المزعوم للأطفال الأوكرانيين - الأطفال الذين أنقذناهم في واقع الأمر. وأخيرا، يكذب بشأن المجرمين الذين تقدسهم أوكرانيا الحالية باعتبارهم أبطالاً.

لقد سمعنا ما يكفي من هذه الأكاذيب في بيانات زملائنا الغربيين اليوم، وسنسمع المزيد بالطبع. وليس من قبيل المصادفة أن الرئاسة الأمريكية اتبعت نمطها المعتاد المتمثل في جلب عدد كبير من حلفائها الغربيين للمشاركة في اجتماع اليوم. لطالما تصرفنا على أساس المبدأ المعروف أنه كلما زادت فضاة الكذبة سهّل تصديقها. لكنها تنسى شيئا واحدا، وهو أنه كلما كذبوا وحاولوا تشويه سمعة روسيا وتشويه ما فعله ولماذا نفعل ذلك، كلما نالت تلك الأكاذيب من أسس مجتمعاتها وقيمها

السيدة غات (مالطة) (تكلمت بالإنكليزية): أشكر وكالة الأمين العام روزماري ديكارلو على إحاطتها. كما أشكر السيدة راشيفسكا والسيد كوليبا على ملاحظاتهم.

إذ تحتل أوكرانيا بعيد استقلالها، نؤكد مجدداً أن لأوكرانيا الحق في تحديد مستقبلها. وتقف مالطة إلى جانب الشعب الأوكراني في الدفاع عن حريته واستقلاله.

تتبنّ جلسة اليوم مرة أخرى العواقب البعيدة المدى لهذه الحرب العنيفة وغير القانونية وغير المبررة. قبل شهر اختار عضو دائم في مجلس الأمن تسييس الاحتياجات الإنسانية بإنهاء مبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب. لقد ترتبت عن ذلك القرار عواقب عالمية وخيمة كما يتضح من تفاقم الأزمات الزراعية وأزمة الطاقة والأزمات المالية القائمة، الأمر الذي أثار بشكل غير متناسب على أكثر سكان العالم ضعفاً. فوفقاً لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة ارتفعت أسعار المواد الغذائية العالمية أو للمرة الأولى منذ أشهر بعد انهيار الاتفاق التاريخي لشحن الحبوب من أوكرانيا إلى بقية أنحاء العالم.

إن استخدام الغذاء سلاحاً أمر غير مقبول وغير مبرر على الإطلاق. ونأسف لتجاهل روسيا الاقتراح الموثوق الذي قدمته الأمم المتحدة، واضعة بذلك حداً لشريان حياة لملايين الأشخاص الذين يواجهون الجوع وارتفاع تكاليف الغذاء. إن خطر المجاعة - مع استمرار وفيات الأشخاص جوعاً ببطء - يشكل خطراً جسيماً للسلم والأمن الدوليين. ونرى أن من الأهمية بمكان استعادة مبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب بوصفها وسيلة لإعادة التوازن إلى سوق الغذاء العالمي والمساهمة في استئناف صادرات أوكرانيا من الحبوب إلى البلدان التي تمس الحاجة إليها.

أما التهديدات التي ربما تستهدف السفن المدنية التي تبحر في مياه البحر الأسود فإنها غير مقبولة. ففي الأسبوع الماضي أطلقت سفينة حربية روسية طلقات تحذيرية على سفينة شحن في جنوب غرب البحر الأسود. وتجسد تلك الأفعال سياسة روسيا المتعمدة المتمثلة في تعريض حرية الملاحة وسلامة الشحن التجاري في البحر الأسود

وسلامة أراضيها. أشار زميلي الروسي إلى تجنيد الأوكرانيين للمرتزقة لهزيمة روسيا، لكنني أعتقد أن ذلك يتم بالأحرى للدفاع عن أوكرانيا.

أود أن أتوقف لبرهة هنا للتفكير في ما جلبه العدوان الروسي على أوكرانيا. هناك عدد لا يحصى من الضحايا المدنيين، بمن فيهم الأطفال، وأسرههم الحزينة للغاية. وكما سمعنا من المعلومات التفصيلية التي قدمها مقدمو الإحاطات اليوم، فإن أوامر الأسر تتمزق بسبب الترحيل غير القانوني ونقل الأوكرانيين، بمن فيهم الأطفال. وتم تدمير عدد لا يحصى من الأعيان الحيوية للبنية التحتية المدنية، بما في ذلك محطات توليد الطاقة والسدود. واحتُلت أكبر محطة للطاقة النووية في أوروبا بصورة غير قانونية، مما يشكل خطر وقوع كارثة نووية. وتضرر العديد من مواقع التراث العالمي لليونسكو. وتعطلت صادرات أوكرانيا من الحبوب، وارتفعت أسعار الحبوب، ولم يعد بوسع السكان الضعفاء الحصول على الغذاء. واحتُجز العالم رهينة. والضرر أكبر بكثير من أن نسرده بالكامل هنا.

لقد حقق المجتمع الدولي بعض النتائج. وأكدنا مجدداً التزامنا بالنظام الدولي القائم على سيادة القانون. وعززنا تضامناً على أساس مبادئ مشتركة. وهذا التضامن لا يوجد بين ما يسمى بالدول الغربية فحسب، بل هو أبعد من ذلك بكثير. ومهما حاولت روسيا تضليل العالم، فقد اتحدت أصواتنا في تأكيد أن عدوان روسيا على أوكرانيا ليس إلا انتهاك صارخ لميثاق الأمم المتحدة. روسيا لديها كل أنواع المبررات، لكن الكل يفهم أنه لا معنى لها في مواجهة الحقيقة. وإذ يحتل الأوكرانيون باستقلالهم اليوم، فإنهم يحتاجون إلى ضمان السلام. وقد عقد في المملكة العربية السعودية مؤخراً مؤتمر بشأن السلام في أوكرانيا بمشاركة أكثر من 40 بلداً، بما في ذلك اليابان، وسنواصل السعي إلى تحقيق سلام عادل ودائم لأوكرانيا معاً.

ونؤكد من جديد أن اليابان ستواصل دعم أوكرانيا وأن التزامنا لا يتزعزع. وعلى روسيا أن تسحب جميع قواتها ومعداتها العسكرية من أوكرانيا فوراً، وأن تحترم استقلال أوكرانيا وسيادتها وسلامتها الإقليمية داخل حدودها المعترف بها دولياً.

السيد المزروعى (الإمارات العربية المتحدة): أشكر السيدة ديكارلو على إحاطتها القيمة. كما استمعتُ لمداخلات ممثلي المجتمع المدني. وانضم إلى الزملاء في تهنئة أوكرانيا بمناسبة عيد استقلالها.

تأتي جلستنا اليوم بعد مرور عام ونصف على اندلاع الحرب في أوكرانيا، تفاقت خلالها الأوضاع الإنسانية والأمنية والاقتصادية والسياسية.

ورغم اهتمام المجلس، والمجتمع الدولي ككل والنداءات المتتالية لإنهاء الحرب، إلا أن الأعمال العدائية مستمرة في ظل غياب أفق الحل العادل والدائم.

وكما يحدث في كل حرب، يعاني المدنيون أشد المعاناة من القتال، الأمر الذي يستوجب علينا الوقوف على أوضاعهم، وبالأخص حول تعرض الأطفال للانتهاكات الجسيمة التي حددها مجلس الأمن في إطار معالجته لوضعهم الخاص إبان حالات النزاع المسلح.

فقد رصدت مؤسسات الأمم المتحدة الارتفاع المقلق في أعداد الأطفال الذين تعرضوا للقتل أو الإصابة جراء احتدام الحرب مؤخرا من 87 حالة بين شهري شباط/فبراير ونيسان/أبريل إلى 140 حالة في الثلاثة أشهر التالية.

كما تتضاعف معاناة الأطفال نتيجة دمار وتعطل المستشفيات والمدارس وغيرها من البنى التحتية التي توفر الخدمات الأساسية، إلى جانب تعرضهم للاعتداء والاستغلال الجنسيين والاتجار بالبشر.

وتعرب دولة الإمارات في هذا السياق، عن بالغ قلقها إزاء التقارير التي تفيد باختطاف الأطفال في أوكرانيا ونقلهم قسرا.

وعليه، فإننا نشدد على ضرورة التزام أطراف النزاع بحماية الأطفال واحترام حقوقهم وفقا للإطار المحدد المنصوص عليه في البروتوكول الإضافي الأول لاتفاقيات جنيف بشأن إجلاء الأطفال في الظروف الاستثنائية، كما نحث الأطراف على تسهيل لم شملهم مع ذويهم.

وبما أن المسؤولية في هذا السياق تقع بالدرجة الأولى على الدول، فنشجعها على تعزيز استجابتها لمعاناة الأطفال بما يشمل

للخطر. وتعد تلك الأعمال الاستنزائية من جانب البحرية الروسية انتهاكا واضحا للقانون الدولي للبحار وجريمة ضد السفن المدنية التابعة لبلد ثالث في مياه دول أخرى.

كما تبعث على القلق الهجمات الأخيرة من قبل روسيا على منطقة خيرسون وخاصة في ميكولايف وزابوريجيا ودونباس وخاركيف، حيث دمرت الضربات بواسطة الصواريخ والمركبات المقاتلة غير المأهولة البنية التحتية الحيوية والمرافق الصحية والمواقع الدينية والثقافية والمباني السكنية، مما أدى إلى خسائر مؤسفة في الأرواح. وبالمثل فإن للحرب الوحشية التي تشنها روسيا على شعب أوكرانيا تأثيرا متعدد الأوجه على النساء والرجال والأطفال وتلحق الضرر بسلامة السكان وصحتهم البدنية والعقلية وسبل عيشهم وحصولهم على الرعاية الصحية والتعليم.

ولا تزال النساء والفتيات يواجهن مخاطر العنف الجنساني إلى حد كبير. فهناك تقارير متداولة على نطاق واسع عن انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان بما في ذلك التعذيب والعنف الجنسي المرتبط بالنزاعات. ويواجه الأشخاص المقيمون على مقربة من الخطوط الأمامية، ولا سيما كبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة أو ذوي الاحتياجات الخاصة، حواجز تحول دون حصولهم على الخدمات الإنسانية. تدين مالطة بشدة تلك الأعمال الإرهابية الوحشية العشوائية وغير القانونية وتحث روسيا على وقف تلك الهجمات فورا. وبغض النظر عن السياق، يجب التمسك بالقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

ولنتذكر الحقائق: لم تكن أوكرانيا ترغب في الحرب ولم تشعل نيرانها. بل إن روسيا هي التي ترتكب جرائم الحرب في أوكرانيا. وسنواصل التزامنا الثابت بكفالة مساءلة روسيا الكاملة عن جميع جرائمها.

في الختام، تكرر مالطة بأقوى العبارات الممكنة ضرورة أن تنتهي روسيا عدوانها وأن تسحب فورا وبشكل كامل جميع قواتها ومعداتها العسكرية من كامل أراضي أوكرانيا داخل حدودها المعترف بها دوليا.

فوفقاً للأرقام الصادرة عن مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان، قتل ما يقرب من 10 000 مدني خلال الـ 18 شهراً الماضية. وندى استمرار الهجمات على المدن ومناطق تجمعات المدنيين. في الأيام القليلة الماضية، أودت الهجمات الروسية مرة أخرى بحياة المدنيين، بمن فيهم الأطفال. ويتضرر الأطفال بشكل خاص بعواقب الحرب. وتتسم حياتهم بعدم الاستقرار وانعدام الأمن المستمرين. وقد أجبر حوالي ثلثي أطفال أوكرانيا على مغادرة منازلهم. والتقارير الموثوقة عن ترحيل الأطفال إلى روسيا والنقل القسري للأطفال داخل الأراضي المحتلة تثير القلق بشكل خاص. يضاف إلى ذلك الاحتياجات الإنسانية الهائلة. ويحتاج نحو 17,6 مليون شخص، أي ما يقرب من نصف سكان أوكرانيا الحاليين، إلى المساعدة الإنسانية والحماية. ونحن ممتنون للأمم المتحدة والمؤسسات والمتطوعين الأوكرانيين وحركة الصليب الأحمر والجهات الفاعلة الإنسانية الأخرى لحشد المساعدات لهم. غير أن الوصول إلى المجتمعات المحلية على الخطوط الأمامية والمناطق الخاضعة للسيطرة العسكرية الروسية لا يزال صعباً بشكل خاص.

وفي هذا اليوم التذكاري، أود أن أقول مرة أخرى إن العدوان العسكري الروسي يجب أن يتوقف. ونرحب بالجهود الدبلوماسية المبذولة لتحقيق سلام شامل وعادل ودائم في أوكرانيا، وفقاً لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة، التي يجب أن تظل المبدأ التوجيهي لجهودنا. وما دام القتال مستمراً، يجب أن نعمل لتخفيف العواقب على السكان، على النحو الذي يقتضيه القانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان. وسأكتفي بذكر بعض الالتزامات ذات الصلة.

بالنظر إلى مقتل أو جرح آلاف المدنيين، يجب حماية المدنيين والأعيان المدنية. ويجب على الأطراف احترام القانون الدولي الإنساني، ولا سيما مبادئ التمييز والتناسب والحيلة في سير الأعمال العدائية. وفيما يتعلق بالأطفال المنكوبين، يجب احترام اتفاقية حقوق الطفل، بما في ذلك من خلال احترام المصالح الفضلى للأطفال وحقوقهم في البقاء مع والديهم. وينطبق الشيء نفسه على قواعد القانون الدولي الإنساني ذات الصلة، ولا سيما اتفاقية جنيف الرابعة وبروتوكولها

التعاون مع "الوكالة المركزية للبحث عن المفقودين" التابعة للجنة الدولية للصليب الأحمر، وتوفير المعلومات بشأن الأطفال المنفصلين عن ذويهم أو أوصيائهم الشرعيين.

تؤكد دولة الإمارات على التزامها التام بحماية الأطفال في حالات النزاع المسلح وضرورة تخفيف معاناتهم، إذ أعلننا هذا الأسبوع عن حزمة من المساعدات للقطاع التعليمي بداية العام الدراسي الجديد. كما أسهمت برامجنا الإنسانية منذ بداية الحرب في الاستجابة لاحتياجات المدنيين في أوكرانيا واللاجئين في دول الجوار من خلال توفير المواد الطبية والإغاثية، إلى جانب دعمنا لمشروع "بيوت الأيتام العائلية" التابع لمؤسسة أولينا زيلينسكا والذي يهدف إلى توفير بيئة حاضنة متكاملة لأيتام الحرب.

ختاماً، نؤكد أن استمرار الحرب، وتصاعد وتيرتها، يجعلنا أسرى لسباق خاسر في الاستجابة لمعاناة المدنيين، لا سيما الأطفال. ولذلك، تكرر دولة الإمارات مرة أخرى دعوتها إلى وقف الأعمال العدائية والتوصل لحل دبلوماسي وفقاً للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة.

السيدة شاندا (سويسرا) (تكلمت بالفرنسية): أشكر وكالة الأمين العام روزماري ديكارلو على إحاطتها، وكذلك ممثلي المجتمع المدني على شهادتهما.

بمناسبة عيد استقلالها، أود أن أعرب عن دعم سويسرا وتضامنها وصداقتها مع أوكرانيا وشعبها. ومن المفترض أن يكون هذا يوماً احتفالاً. ولكنه يصادف أيضاً مرور عام ونصف من العدوان العسكري الروسي. كما مر عام ونصف العام على الدعوات الموجهة إلى روسيا لوقف التصعيد وجميع العمليات القتالية وسحب قواتها من الأراضي الأوكرانية. لقد مر عام ونصف العام على الدعوات لاحترام سيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية. أود أن أؤكد من جديد أن سويسرا لا تعترف بإدماج أراضي أوكرانيا في الاتحاد الروسي - وهذا ينطبق على القرم ومناطق دونيتسك وخيرسون ولوهانسك وزابوريجيا.

وبالإضافة إلى الصور والشهادات العديدة، لدينا أيضاً أرقام توضح العواقب الكارثية للحرب. أود أن أسلط الضوء على ثلاث منها.

”الخطر المميت المحقق بأوكرانيا فيما يتصل بانقلاب الدولة في [اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية] في 19 آب/أغسطس 1991“.

كما كان إعلان الاستقلال بمثابة استمرارية لـ ”تقليد تنمية الدولة في أوكرانيا الذي بدأ قبل ألف عام“. وكان دائما من دواعي الفخر الوطني أننا استعدنا استقلالنا سلميا وأن أوكرانيا سلكت بشغف طريق التطور الديمقراطي بوصفها دولة محبة للسلام وشريكا يعول عليه وجارة صديقة. غير أن الخطر المميت يخيم مرة أخرى على بلدي ويأتي من نفس المكان - الكرملين. إنه ينكر علينا حقنا في العيش كدولة ذات سيادة. إنه ينكر علينا الحق في العيش كأمة، وأخيرا، ينكر علينا حقنا في العيش كبشر.

إن الدور الوحيد الذي تريده روسيا لأوكرانيا، وهي عضو مؤسس للأمم المتحدة، هو دور مستعمرة تعمرها الفوضى حيث يذعن السكان المحليون لإضفاء الطابع الروسي قسرا أو يواجهون الترحيل والقمع. وقد اخترنا الكفاح للدفاع عن استقلالنا وحریتنا ومستقبل سنختاره بأنفسنا. وفي تلك المعركة، نواجه بلدا احتل أراضي عدة جيران آخرين قبل أن يهاجم أوكرانيا. ولكن ينبغي ألا ننسى أن أول حالة احتلال من جانب روسيا بعد عام 1991 حدثت هنا باحتلالها للمقعد الدائم لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية في المجلس. واحتلال روسيا لهذا المقعد الدائم وللأراضي المجاورة يشكل انتهاكات لميثاق الأمم المتحدة. ولكن رد فعل المجتمع الدولي شجع روسيا على مواصلة هذا المنوال وكان بمثابة تفويض مطلق لمواصلة انتهاك جميع المبادئ الأساسية للميثاق. ويجب أن نضع حدا لدورة الإفلات من العقاب تلك. ومن واجبنا الأخلاقي والقانوني أن نعلن أن أفعال نظام موسكو لا تتفق مع مركز العضو الدائم أو مع وجودها في الأمم المتحدة بشكل عام.

أشار أول حكم صادر عن محكمة نورمبرغ إلى الجرائم النازية العديدة ضد الأطفال. وعلى وجه الخصوص، تضمن الحكم كلمات هيملر عن ممارسات التبنّي القسري النازية، والتي تبدو ذات صلة بشدة اليوم.

الإضافي الأول. ويشكل الترحيل والنقل غير القانوني جرائم حرب، ولذلك يجب إجراء تحقيق كامل في الادعاءات المتعلقة بارتكاب هذه الأفعال. وتحيط سويسرا علما بأوامر الاعتقال التي أصدرتها المحكمة الجنائية الدولية في ذلك الصدد وتؤكد من جديد دعمها لعمل المحكمة بوصفها مؤسسة قضائية مستقلة ومحايدة. أخيرا، فيما يتعلق بالاحتياجات الإنسانية للملايين في أوكرانيا، يجب أن نتاح للعاملين في المجال الإنساني إمكانية الوصول السريع والمستدام ودون عوائق إلى المدنيين المحتاجين في جميع أنحاء البلد. وستواصل سويسرا الدعوة إلى الاحترام الكامل للقانون الدولي وإلى العمل على كفالة مستقبل مستقر ومزدهر لأوكرانيا.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أوجه انتباه المتكلمين إلى الفقرة 22 من المذكرة الرئاسية S/2017/507، التي تشجع جميع المشاركين في جلسات المجلس على الإدلاء ببياناتهم في غضون خمس دقائق أو أقل، تمشيا مع التزام مجلس الأمن باستخدام الجلسات المفتوحة على نحو أكثر فعالية.

أعطي الكلمة الآن لممثل أوكرانيا.

السيد كيسليستسيا (أوكرانيا) (تكلم بالإنكليزية): أشير إلى شغل ممثل نظام بوتين المقعد الدائم للاتحاد السوفياتي.

نشكر وكالة الأمين العام ديكارلو على إحاطتها، التي أبرزت مرة أخرى الأثر المدمر للعدوان الروسي على الأمن العالمي وعلى الأمم المتحدة وعلى أوكرانيا في المقام الأول. ونحن ممتنون لمقدمي الإحاطتين من المجتمع المدني، السيدة كاترينا راشيفسكا والسيد ميكولا كوليبا، على إحاطتيهما المتبصرتين بشأن الجرائم المرتكبة ضد الأطفال.

تحتفل أوكرانيا اليوم بالذكرى السنوية الثانية والثلاثين لاستعادة استقلالها. وكما قال الرئيس زيلينسكي في خطابه اليوم، إنها 32 عاما من الاستقلال المتواصل الذي سيستمر والذي لن نسمح بالقضاء عليه ولن يتنازل عنه الأوكرانيون. وكما ورد في قانون إعلان استقلال أوكرانيا المؤرخ 24 آب/أغسطس 1991، فإن هذه الخطوة جاءت بسبب

الغزو الروسي الواسع النطاق، ويعاني 26 في المائة منهم من الاكتئاب التالي للصدمة. وقد استمع المجلس بالفعل من مقدمي الإحاطات إلى الإحصاءات الرهيبة عن الخسائر في صفوف الأطفال، التي تتزايد كل يوم. إن العدوان الروسي يتعلق بمستقبل أوكرانيا، ولا مستقبل بدون أطفال.

من أهم أولويات أوكرانيا زيادة تعزيز حماية الأطفال، لا سيما في سياق العدوان الروسي. إنها إحدى الأولويات التي حددتها خطة صيغة السلام للرئيس زيلينسكي لكفالة إطلاق سراح جميع السجناء والمبشرين، بمن فيهم أسرى الحرب والأطفال المرحلون إلى روسيا. وتحقيقاً لتلك الغاية، أقمنا حواراً وتعاوناً بناةيين مع الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح وفريق الأمم المتحدة المحلي المعني بالأطفال والنزاعات المسلحة. ووقع يوم الجمعة الماضي، 19 آب/أغسطس، على خطة الوقاية المشتركة بين حكومة أوكرانيا وفرقة العمل القطرية للرصد والإبلاغ التابعة للأمم المتحدة من أجل إنهاء ومنع ارتكاب الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال في أوكرانيا. نقدر أيضاً القرار غير المسبوق للأمين العام بإضافة القوات المسلحة الروسية والجماعات المسلحة التابعة لها إلى مرفق تقريره السنوي عن الأطفال والنزاع المسلح (S/2023/363).

مع ذلك، وكما قلت بالفعل في هذه القاعة، فإن تحديد روسيا كأحد الأطراف المدرجة في القائمة التي اتخذت تدابير خلال الفترة المشمولة بالتقرير بهدف تحسين حماية الأطفال قد تم مسبقاً، ولم يتم إثباته بعد بإجراءات ملموسة من روسيا. ويجب على الكرملين وقف جرائمه البشعة ضد الأطفال في أوكرانيا وتيسير عودة جميع الأطفال الأوكرانيين إلى بلدنا. وبدلاً من ذلك، ما زلنا نرى العكس: إذ تواصل موسكو قصفها اليومي لأراضي أوكرانيا، مما يؤدي إلى قتل الأطفال وتشويههم. لذلك، أكرر دعوتي إلى وكالات الأمم المتحدة المعنية ومسؤوليها المعنيين، ولا سيما اليونيسيف والممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح، إلى التعامل مع مسألة الاختطاف الجماعي للأطفال من الأراضي المحتلة في أوكرانيا إلى

”ما يمكن أن تقدمه الأمم من دماء نقية من نفس فصيلتنا، سنستغله، وإذا لزم الأمر، باختطاف أطفالهم وتشتيتهم هنا معنا“.

وهناك العديد من البيانات المماثلة التي يبثها التلفزيون الحكومي الروسي يوميا. فمنذ عام 2014، اتبعت روسيا عمدا سياسة الاختطاف الجماعي للأطفال الأوكرانيين وتلقينهم عقائدا بالقوة. ورأينا تلك السياسة الروسية في شبه جزيرة القرم ودونيتسك ولوهانسك منذ عام 2014. وقد رحبنا بالخطاب الذي ألقاه الأمين العام في مؤتمر القمة الثالث للمنبر الدولي لشبه جزيرة القرم، الذي عُقد أمس، وهو حدث كان بمثابة دليل قوي على أن إنهاء احتلال القرم وضمان المساءلة عن الجرائم المرتكبة منذ عام 2014 لا يزالان محور تركيز المجتمع الدولي.

ومنذ شباط/فبراير 2022، ذكرت السلطات الروسية مرارا وتكرارا أن أكثر من 700 000 طفل نقلوا من أوكرانيا إلى روسيا. وأوكرانيا لديها أسباب قوية تحملها على الاعتقاد بأن مئات الآلاف من الأطفال الأوكرانيين قد أُخذوا عنوة وبشكل غير قانوني من جانب روسيا، ولا يزال العديد منهم محتجزين ضد إرادتهم. إن الأطفال يختطفون تحت ذرائع وسيناريوهات مختلفة، سمع المجلس عنها اليوم من مقدمي الإحاطات الموقرين. وبعد الترحيل إلى روسيا أو إلى الأراضي المحتلة مؤقتا في أوكرانيا، يتعرض أطفالنا لغسل أدمغة عدواني يهدف إلى تغيير وعيهم ومحو هويتهم الأوكرانية وإعداد جنود مطيعين للجيش الروسي في المستقبل. لقد اقتبست للتو من هيملر، الذي قال ”سنأخذ الأطفال، وإذا لزم الأمر عن طريق الاختطاف“. وهذا ما يحدث كل يوم في أوكرانيا.

إن الجرائم الروسية ضد الأطفال، مثل تلك التي ارتكبتها النازيون خلال الحرب العالمية الثانية، هي واحدة من أفظع علامات هذه الحرب. إن طابع الإبادة الجماعية ووحشية هذه الجرائم مرعبان. لقد أثرت الحرب الروسية على جميع أطفال أوكرانيا البالغ عددهم 7.5 ملايين طفل. ونزح ما يقرب من ثلثهم داخليا أو خارجيا. ووفقا للأمم المتحدة، يعاني 75 في المائة من تلاميذ المدارس من الإجهاد بسبب

في عام 2010. وهم يشهدون بأنه كان من شبه المستحيل على كبار موظفي النظام أن يقولوا أنفسهم منفصلين عن الجرائم التي ارتكبتها النظام النازي. ينبغي لممثلي نظام بوتين أن يأخذوا بعض الوقت ويقرأوا ذلك التقرير - فربما يساعد في إنهاء عقدهم مع الشيطان. وكل أكاذيبهم وتواطؤهم في جريمة العدوان وجرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية مسجلة في هذه القاعة. وذات يوم، سوف تُستخدم هذه السجلات كمواضع لمحاكمة أخرى، حيث سينضم بعضهم إلى ممثلين آخرين لنظام بوتين الإجرامي في قفص الاتهام.

كما قال رئيس بلدي في وقت سابق اليوم، فإننا نتذكر ما مر به الشعب الأوكراني، ونعرف ما نحن قادرون عليه. إننا قادرون على النصر، وسوف ننتصر. وسيحتل الأطفال الأوكرانيون في الساحات والشوارع الأوكرانية باستقلال أوكرانيا بنفس الطريقة. وسيحتل أحفادنا، وأحفادهم، جنباً إلى جنب مع أصدقاء دولتنا ومع حلفاء أوكرانيا وشركائنا، ولن تكون هناك أي توقعات أخرى في التاريخ الأوكراني.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل ليتوانيا.

السيد باولوسكاس (ليتوانيا) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيسة، على إتاحة الفرصة لي للإدلاء بهذا البيان أمام مجلس الأمن بالنيابة عن إستونيا ولاتفيا وبلدي، ليتوانيا. كما أشكر وكالة الأمن العام روزماري ديكارلو والسيدة كاترينا راشيفسكا والسيد ميكولا كوليبا على إحاطاتهم الثاقبة.

بينما نهنيء أوكرانيا بعيد استقلالها اليوم، فإننا لا نزال نشهد عدوان روسيا المستمر الرامي إلى انتزاع ذلك الاستقلال. والهجمات المتعمدة التي تستهدف المدنيين والبنية التحتية المدنية هي جريمة حرب. ويحرم تدمير البنية التحتية المدنية والحيوية الناس من الحصول على المياه والغذاء والتدفئة والخدمات الصحية وغيرها من الخدمات الأساسية، ويدمر سبل عيش أسر بأكملها ويؤثر بشكل خاص على الأطفال والنساء والمسنين. لقد أسفر هجوم شنيع آخر على المدنيين في تشيرنيهيف عن مقتل سبعة أشخاص، من بينهم صوفيا هولينسكا، وهي طفلة تبلغ من العمر 6 سنوات، وجرح 144 شخصاً، من بينهم أشخاص كانوا يحتفلون بعيد مسيحي أرثوذكسي.

الاتحاد الروسي وبيلاروس ورصد هذه المسألة والإبلاغ عنها على النحو الواجب.

إننا نقرب الآن من مؤتمر القمة المعني بالمستقبل. ولا مستقبل بدون أطفال. فأين حقوق الطفل في مناقشاتنا تحضيراً لمؤتمر القمة؟ وأين قضية الأطفال في العديد من النزاعات؟ وما نوع المستقبل الذي نأمله إذا قُتل الأطفال واختطفوا؟ ففي غضون أربعة أسابيع، سنجتمع في مؤتمر القمة المعني بأهداف التنمية المستدامة. كيف يمكننا ضمان التنمية المستدامة وسط الخسائر اليومية في أرواح الأطفال؟ أين حقوق الطفل في مناقشاتنا تحضيراً لمؤتمر القمة المعني بأهداف التنمية المستدامة؟ اليوم، يقف الشباب الأوكرانيون الذين ولِدوا في أوكرانيا المستقلة في طليعة كفاحنا الوجودي من أجل المستقبل والتنمية المستدامة. إنهم أناس عاشوا في بلد حر وديمقراطي ويتقاسمون القيم الديمقراطية والإنسانية. إنهم ليسوا على استعداد للاستسلام لأنهم يدركون بوضوح تام ما يدافعون عنه، على عكس الجنود الروس، الذين يأتون لقتل الأوكرانيين من أجل المال ويقبلون دور وقود الحرب، والذين يضحي بهم بوتين بكل سرور لتعزيز ممارساته الاستعمارية الجديدة والإمبريالية. إن كل عقد وقعه جندي روسي هو عقد موقع مع الشيطان. وإذا لم يلقوا أسلحتهم وينسحبوا، فسوف ينحدرون، مثلما انحدر الكثيرون بالفعل، إلى الجحيم، بينما تتعفن جثثهم التي لم يطالب بها أحد في الأراضي الأوكرانية.

لقد اقتبست بالفعل من حكم نورمبرغ الذي يشير إلى الجرائم المرتكبة ضد الأطفال، وأود الآن أن أذكر المجلس بأن الحكم الأول للمحكمة الجنائية الدولية كان مرتبطاً أيضاً بهذه الجرائم: قضية المدعي العام ضد توماس لوبانغا ديبلو. وهذا يجعلنا نعتقد أن كل مجرم روسي سيقدم إلى العدالة في نهاية المطاف. اسمحوا لي أيضاً أن أذكر ممثلي نظام بوتين في هذه القاعة بما حدث للدبلوماسيين النازيين بعد هزيمة النظام الإجرامي لدكتاتور آخر - وبما ينتظرهم. بالإضافة إلى مجلدات المواد من محكمة نورمبرغ، هناك تقرير عن دبلوماسيي الرايخ الثالث وتورطهم في محرقة اليهود والجرائم النازية الأخرى، صدر في ألمانيا

بمن فيهم أكثر من 100 000 في ليتوانيا وإستونيا ولاتفيا. ويوجد في مدارس ليتوانيا وحدها أكثر من 8 000 تلميذ من أوكرانيا، تقدم لهم حكومة بلدنا كل المساعدة اللازمة لتلبية احتياجاتهم المدرسية.

إن الاحتياجات المالية للمساعدة الإنسانية كبيرة حقا. ولذلك، يجب علينا جميعا أن نسهم في سد الفجوات المالية القائمة للسماح بوصول المساعدة المقدمة من الأمم المتحدة والمساعدة الدولية إلى جميع المحتاجين.

تشكل الحرب العدوانية التي تشنها روسيا، بتمكين من بيلاروس، انتهاكا واضحا لميثاق الأمم المتحدة. وعلاوة على ذلك، فإن روسيا، بإساءة استخدام حق النقض بصفتها عضوا دائما في مجلس الأمن، قد شلت قدرة المجلس على العمل. والاستهداف المتعمد للمدنيين جريمة حرب. وتقع على عاتق المجتمع الدولي مسؤولية ضمان المساءلة الكاملة لمرتكبي الجرائم الفظيعة من أجل إحلال السلام المستدام وتحقيق العدالة للضحايا ومنع تكرار هذه الجرائم في أي مكان في العالم في المستقبل. ولهذا السبب، يتعين علينا أن ندعم أوكرانيا في إنشاء محكمة دولية خاصة لجريمة العدوان.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل ألمانيا.

السيد تسانايزن (ألمانيا) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدتي الرئيسة، على إتاحة الفرصة لنا للمشاركة في هذه الجلسة المهمة لمجلس الأمن اليوم.

شأنني شأن الوفود الأخرى، أود أن أبدأ بتهنئة أوكرانيا بمناسبة عيد استقلالها. ففي 24 آب/أغسطس 1991، أصبحت أوكرانيا أخيرا دولة حرة ديمقراطية وذات سيادة. مع ذلك، من المحزن أن نهني أوكرانيا اليوم في وقت تواصل فيه روسيا الهجوم بلا هوادة على كل ما يمثله الاستقلال الأوكراني - الأمن والحرية والسلام والمستقبل المزدهر لجميع الأوكرانيين والحق السيادي للأوكرانيين في تقرير مصيرهم دون تخويف وتدخل خارجيين.

شأننا شأن الوفود الأخرى أيضا، نود أن نشكر وكالة الأمين العام ديكارلو والسيدة راشيفسكا والسيد كوليبا على رؤاهم الثاقبة القيمة.

إن الأطفال بشكل خاص هم ضحايا هذه الحرب. ووفقا لمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، قُتل 541 شخصا حتى آب/أغسطس وأصيب 1 139 شخصا آخر. وأجبر كثيرون آخرون على الفرار من ديارهم وفقدوا أسرهم وأصدقاءهم ولم يعد بوسعهم الذهاب إلى المدرسة أو تلقي الرعاية الطبية المناسبة. ومنذ بداية العدوان الروسي، تعرض ملايين الأطفال ومقدمو الرعاية لهم للأعمال العدائية على طول الخطوط الأمامية ومن خلال الضربات الصاروخية في المدن. وقد تضررت 3 281 مؤسسة تعليمية على الأقل من القتال الدائر، حيث دُمّرت 262 مؤسسة ولحقت أضرار بـ 3 019 منها، 54 في المائة منها في مناطق الخطوط الأمامية الشرقية. وسيكون للأثار النفسية لصدمات الحرب على الأطفال عواقب بعيدة المدى على المستقبل. وبسبب تلك الأعمال الوحشية، أضاف الأمين العام اسم روسيا إلى قائمة الأطراف التي ترتكب أعمال عنف خطيرة ضد الأطفال.

ويجدر بنا أن نولي اهتماما فوريا لحالة الأطفال الأوكرانيين الذين رُحّلوا قسرا إلى روسيا وبيلاروس، والذين خضعوا لإعادة تثقيف وتدريب عسكري يخدمان مصالح روسيا، وتحولوا إلى مواطنين روس وتم تبنيهم بصورة غير قانونية. ويجب أن نكفل إعادة الأطفال إلى وطنهم ومساءلة الجناة. إن مذكرتي التوقيف الصادرتين عن المحكمة الجنائية الدولية بحق الرئيس الروسي بوتين والمفوضة لوفو بيلوفا هي الخطوة الأولى في الاتجاه الصحيح، ونشجع على مواصلة التدقيق الدولي لكفالة المساءلة الكاملة وإعادة الأطفال إلى وطنهم.

ونرحب بتوقيع أوكرانيا والأمم المتحدة مؤخرا على الخطة الوقائية المشتركة بين أوكرانيا والأمم المتحدة لمنع ووقف الانتهاكات الخطيرة لحقوق الأطفال في سياق العدوان الروسي المسلح. وأود أيضا أن أشكر وكالات الأمم المتحدة على جهودها في مجال المساعدة. ووفقا للتقارير المتواترة مؤخرا، هناك أكثر من 17.6 مليون شخص في حاجة ماسة إلى المساعدة الإنسانية؛ منهم 4,1 ملايين من الأطفال. وعلاوة على ذلك، وفقا للمنظمة الدولية للهجرة، هناك ما يقدر بنحو 5,1 ملايين نازح داخل أوكرانيا، فضلا عن العديد من اللاجئين الأوكرانيين في الخارج. لقد لجأ أكثر من 4 ملايين أوكراني إلى الاتحاد الأوروبي،

ثانياً، نكرر دعوة الأمين العام إلى تمكين موظفي شؤون حماية الأطفال من الوصول دون عوائق إلى الأطفال المختطفين بغية تيسير عودة الأطفال بسرعة إلى أسرهم. ويمكن للدول الأعضاء - ونعتقد أنه ينبغي لها - أن تنتظر في زيادة دعمها للمنظمات الدولية والسلطات الأوكرانية والمنظمات غير الحكومية التي تعمل تحقيقاً لتلك الغاية.

ثالثاً وأخيراً، مع استمرار الحرب في أوكرانيا، نحث الاتحاد الروسي على الوقف الفوري لجميع الفظائع المرتكبة ضد الأطفال الأوكرانيين وألا يدخر جهداً لحمايتهم من العنف في المستقبل واحترام القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. ونحث روسيا مرة أخرى على وقف جميع الأعمال العدائية وسحب قواتها من حدود أوكرانيا المعترف بها دولياً وإنهاء هذه الحرب العنيفة.

أخيراً، خلال الجلسة الرفيعة المستوى لمجلس الأمن المعقودة في 17 تموز/يوليه (انظر S/PV.9380)، اقترحت عدة دول أعضاء في المجلس عودة الأطفال المرحلين كتدبير أولي لبناء الثقة. ونعتقد أنه ينبغي متابعة تلك المقترحات - ولكن ينبغي القيام بذلك على أي حال من أجل الأطفال الأوكرانيين وكمسألة إنسانية.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للسيد غونزاتو. **السيد غونزاتو (تكلم بالإنكليزية):** يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه. تؤيد هذا البيان البلدان المرشحة للانضمام إلى الاتحاد، مقدونيا الشمالية والجبل الأسود وألبانيا وأوكرانيا وجمهورية مولدوفا والبوسنة والهرسك، والبلد المرشح المحتمل جورجيا؛ بالإضافة إلى أندورا وسان مارينو وموناكو.

نشكركم، سيدتي الرئيسة، على إتاحة هذه الفرصة لي لمخاطبة مجلس الأمن. ونشكر أيضاً مقدمي الإحاطات على إبرازهم التزام الدول بحماية المدنيين والحاجة إلى التصدي العاجل لترحيل الأطفال ونقلهم قسراً.

نحتفل اليوم بعيد استقلال أوكرانيا. وتجمّع الأوكرانيون، في جميع أنحاء الاتحاد الأوروبي، مع مواطني الاتحاد الأوروبي للاحتفال

عقد المجلس مناقشته السنوية بشأن الأطفال والنزاع المسلح (انظر S/PV.9366) في الشهر الماضي. وقدم الأمين العام تقريراً قائماً عن الموضوع (S/2023/363). وكان أحد الاتجاهات مقلداً جداً: لقد كان عام 2022 هو العام الأول منذ بدء تقديم هذه التقارير الذي كانت فيه القوات الحكومية هي المرتكب الرئيسي للانتهاكات الجسيمة لحقوق الطفل، مثل قتل الأطفال وتشويههم واختطافهم والهجمات المتعمدة على البنية التحتية المدنية المهمة للأطفال، مثل المدارس والمستشفيات والمنع الصارخ لوصول المساعدات الإنسانية إلى الأطفال المحتاجين. والمثال الأكثر وضوحاً ودراماتيكية على ذلك التطور هو عدوان روسيا على أطفال أوكرانيا.

وتواصل القوات المسلحة الروسية والجماعات الموالية لها يوميا ارتكاب انتهاكات جسيمة لحقوق الأطفال على أراضي أوكرانيا. وقد ذكرها السفير خوجة والسفير باولوسكاس بالفعل، وسأكررها: ففي يوم السبت الماضي تحديداً، قتل سبعة أشخاص، من بينهم طفلة تبلغ من العمر 6 سنوات، وجرح 156 آخرون إثر هجوم صاروخي روسي على الساحة المركزية في مدينة تشيرنيهيف الأوكرانية التاريخية.

ووثقت الأمم المتحدة آلاف الحالات التي نُقل فيها أطفال أوكرانيون قسراً ورحلوا إلى الأراضي التي تسيطر عليها روسيا مؤقتاً، أو مباشرة إلى الاتحاد الروسي وبيلاروس. ونتلقى بانتظام تقارير مروعة عن محاولات السلطات الروسية محو هوية الأطفال الأوكرانيين. إذ يُجبر الأطفال المختطفون على التحدث باللغة الروسية ويُجبرون على تغيير أسمائهم ويتعرضون للتهديد بالتبني من قبل عائلات روسية. وبالنسبة لنا، ما من شك في أن تلك الجرائم ضد الأطفال الأوكرانيين هي جرائم حرب ويجب معاملتها على هذا الأساس.

أود أن أتناول ثلاث نقاط بإيجاز في ذلك الصدد.

أولاً، نؤمن إيماناً راسخاً بأن ضمان المساءلة أمر بالغ الأهمية. ونحن مدنيون بهذا للضحايا. ويجب أن نحقق العدالة للضحايا. وأن نفعل ذلك لردع الفظائع في المستقبل. وتشكل مذكرتنا التوقيف الصادرتان مؤخراً عن المحكمة الجنائية الدولية خطوة مهمة في ذلك الصدد.

تعد ممارسة روسيا المتمثلة في نقل الأطفال الأوكرانيين وترحيلهم قسرا انتهاكا للقانون الدولي الإنساني، وخلصت لجنة الأمم المتحدة للتحقيق المعنية بأوكرانيا إلى أنها ترقى إلى جرائم حرب. إن مذكرتي التوقيف الصادرتين عن المحكمة الجنائية الدولية ضد الرئيس الروسي ومفوضة حقوق الطفل هما تطور رئيسي لمحاسبة الجناة على أخطر جرائمهم بموجب القانون الدولي. سيواصل الاتحاد الأوروبي دعم المحكمة الجنائية الدولية في متابعة ولايتها في التحقيق في الحالة في أوكرانيا.

فيما يتعلق بالنقطة الثالثة، ندين قرار روسيا الانفرادي بإنهاء مبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب. إذ أدى تعليق المبادرة على الفور إلى انتشار حالة من عدم اليقين على نطاق واسع في الأسواق العالمية، مما أسفر عن ارتفاع أسعار المواد الغذائية، وتفاقم الحالة الأليمة للبلدان المستوردة للأغذية، وإلحاق الضرر بأشد الناس فقرا وضعفا. لقد مكنت المبادرة من تصدير ما يقرب من 33 مليون طن من الحبوب والمواد الغذائية من أوكرانيا إلى 45 بلدا مختلفا، مما أدى دورا أساسيا في خفض أسعار المواد الغذائية العالمية بأكثر من 23 في المائة منذ الغزو الروسي واسع النطاق لأوكرانيا. تظهر البيانات العامة أن أكثر من نصف الحبوب وثلاثي القمح قد ذهبوا إلى البلدان النامية. وكفلت المبادرة أيضا حصول برنامج الأغذية العالمي على الحبوب. إن مزاعم روسيا بأنه يجري حظر صادراتها الزراعية لا تؤيدها البيانات التجارية المتاحة للجمهور، التي تظهر أن صادراتها تزدهر.

لم تتسحب روسيا من مبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب فحسب. بل، بدأت، بعد ساعات فقط من الانسحاب، في تدمير مرافق تخزين الحبوب والبنية التحتية للموانئ في أوكرانيا، ليس فقط في البحر الأسود نفسه ولكن أيضا على نهر الدانوب. إن التدمير المتعمد للبنية التحتية المدنية يشكل انتهاكا للقانون الدولي الإنساني.

ندعو روسيا إلى التوقف عن استخدام الغذاء كسلاح، والانضمام مرة أخرى إلى مبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب ووقف الهجمات المتعمدة على مرافق الحبوب والموانئ الأوكرانية. إن الحق في الغذاء

باستقلال البلد منذ عام 1991- وهو الاستقلال الذي تواصل جارتها روسيا محاولة تدميره بالقوة. لهذا السبب، نكرر اليوم إدانتنا الحازمة للحرب العدوانية التي تشنها روسيا، والتي تشكل انتهاكا واضحا لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي.

أود أن أؤكد على ثلاث نقاط في بياني: أولاً، الحاجة إلى سلام شامل وعادل ودائم في أوكرانيا؛ ثانياً، ضرورة محاسبة روسيا وقيادتها السياسية والعسكرية. وثالثاً، أهمية معالجة العواقب العالمية للعدوان الروسي.

فيما يتعلق بالنقطة الأولى، أعرب المجتمع الدولي مرارا وتكرارا عن رغبته في تحقيق سلام شامل وعادل ودائم في أوكرانيا تماشياً مع ميثاق الأمم المتحدة وقرارات الجمعية العامة والقانون الدولي. نرحب بجميع الجهود المبذولة في هذا الصدد، بما في ذلك آخر اجتماع لمستشاري الأمن الوطني في جدة بمبادرة من أوكرانيا. سيدعم الاتحاد الأوروبي أوكرانيا ما دامت تقوم الحاجة إلى ذلك، وسيواصل عمله لضمان أوسع دعم دولي ممكن للمبادئ والأهداف الرئيسية لصيغة السلام في أوكرانيا. سيشكل الأسبوع الرفيع المستوى المقبل للجمعية العامة فرصة مهمة لمواصلة دفع المناقشات قدما مع الشركاء العالميين. وأشد على ضرورة أن تستند أي مبادرة لتحقيق سلام مستدام في أوكرانيا إلى الاحترام الكامل لاستقلالها وسيادتها وسلامتها الإقليمية داخل حدودها المعترف بها دولياً.

فيما يتعلق بالنقطة الثانية، لا يزال الاتحاد الأوروبي ملتزماً التزاماً راسخاً بكفالة تحميل روسيا المسؤولية الكاملة عن حربها العدوانية غير المشروعة ضد أوكرانيا. لقد بدأ المركز الدولي لمحاكمة جريمة العدوان ضد أوكرانيا عملياته للدعم في لاهاي. ويتواصل العمل على إنشاء محكمة لمحاكمة جريمة العدوان على أوكرانيا. يرحب الاتحاد الأوروبي بإنشاء سجل مجلس أوروبا للأضرار الناجمة عن العدوان ويدعو إلى مواصلة العمل، تماشياً مع قرار الجمعية العامة ذي الصلة (القرار دإط-11/5). ستستمر أيضاً الأنشطة الرامية إلى إنشاء آلية للتعويض وفقاً لذلك القرار.

أظهرت التطورات الدراماتيكية منذ العدوان الروسي على أوكرانيا في شباط/فبراير 2022 أنه يجب الدفاع عن هذا الاستقلال بالمعنى الحرفي للكلمة، أي في ساحة المعركة. يثبت الأوكرانيون يوميا أنهم يعتززون باستقلالهم أكثر من أي شيء آخر؛ ولهذا السبب، يقبلون التضحية القصوى لحمايته بشكل بطولي. في الوقت نفسه، تواصل روسيا محاولة تقويض كيان أوكرانيا وسيادتها بكل الوسائل، بما في ذلك عن طريق نشر المعلومات المضللة والتلاعب في القاعة في مناسبات عديدة، بما في ذلك اليوم. وتدرك بولندا هذه الممارسة جيدا. لقد استعدنا استقلالنا في عام 1918، فقط لنُغزى من قبل روسيا السوفيتية في غضون عامين تحديدا. أصبح صد الغزو البلشفي في عام 1920 أساس الدولة البولندية آنذاك. ينبغي لنا جميعا أن نحترم حق أوكرانيا غير القابل للتصرف في الدفاع عن سيادتها بينما تواجه عدوانا غير مبرر.

في حين أن بولندا تعيد تأكيد دعمها للسلام العادل والمستدام في أوكرانيا، فإننا مقتنعون بأنه ينبغي الاستناد إلى الموافقة السيادية للطرف المعتدى عليه. لذلك، نرى ضرورة أن تشكل المبادئ والأهداف الرئيسية المنصوص عليها في صيغة الرئيس زيلينسكي للسلام أساسا لإنهاء الحرب العدوانية غير القانونية التي تشنها روسيا ضد أوكرانيا. ترحب بولندا بجميع التطورات المتعلقة بتلك المبادرة وتشارك فيها بهمة، وهي مبادرة تشمل عددا متزايدا من الأطراف المهمة، ليس من أوروبا فحسب، بل أيضا من الأمريكتين وأفريقيا وآسيا.

ثانيا، تأتي مناقشة اليوم في الوقت المناسب تماما لأننا احتفلنا بالأمس تحديدا باليوم الأوروبي لإحياء ذكرى ضحايا الستالينية والنازية، الذي يشار إليه غالبا بيوم إحياء ذكرى ضحايا جميع الأنظمة الشمولية والاستبدادية. إنها مناسبة مريّة جدا لبولندا ومنطقتنا، حيث لوحظ في يوم عام 1939 أن هتلر وستالين قررا تحديد وفرض مناطق نفوذ ألمانيا النازية وروسيا السوفياتية في وسط أوروبا وشرقها بجعل وزيرى خارجيتهما يوقعان معاهدة سرية - ما يسمى ميثاق ريبنتروب - مولوتوف. لقد مهد ذلك الاتفاق السيئ السمعة بين الدولتين الشموليتين الطريق للعدوان والاحتلال المشتركين لبولندا ودول البلطيق وأجزاء

حق من حقوق الإنسان، ويجب ألا يستخدم الجوع أبدا كأداة سياسية. وسواصل الاتحاد الأوروبي دعم الجهود الدؤوبة التي تبذلها الأمم المتحدة وتركيا من أجل استئناف مبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب. ولا نزال منفتحين على استكشاف حلول مع الأمم المتحدة من شأنها أن تسهم في استئناف صفقة الحبوب. سنواصل أيضا تعزيز ممرات التضامن بين الاتحاد الأوروبي وأوكرانيا كطرق بديلة للصادرات الزراعية الأوكرانية. زاد الاتحاد الأوروبي دعمه المالي للبلدان والأشخاص الأكثر احتياجا، حيث قدم 18 بليون يورو لمعالجة انعدام الأمن الغذائي حتى عام 2024.

أختمت بياني بالتأكيد مجددا على دعم الاتحاد الأوروبي الثابت لاستقلال أوكرانيا وسيادتها وسلامتها الإقليمية، فضلا عن حقها الأصيل في الدفاع عن النفس ضد حرب العدوان الروسية غير المبررة وبلا استقزاز وغير القانونية. نطالب روسيا بأن تسحب فورا وبشكل كامل وغير مشروط جميع قواتها العسكرية ووكلاتها ومعداتها العسكرية من كامل أراضي أوكرانيا داخل حدودها المعترف بها دوليا.

بفضل الشجاعة والصمود الهائلين للشعب الأوكراني، يمكننا أن نتطلع إلى الاحتفال بالعديد من أيام الاستقلال الأوكرانية في المستقبل.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل بولندا.

السيد شتشيرسكي (بولندا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بالإعراب عن امتناني لوكيلة الأمين العام روزماري ديكارلو ولمقدمي الإحاطات الآخرين على بياناتهم المفيدة جدا.

لقد استمعنا بالفعل من العديد من المتكلمين بشأن مدى حسن توقيت جلسة اليوم. وتماشيا مع تلك الملاحظة، اسمحو لي أن أشير إلى ثلاثة جوانب محددة تبرز تلك النقطة.

أولا وقبل كل شيء، تأتي مناقشة اليوم في الوقت المناسب لأنها تعقد على وجه التحديد في اليوم الذي نحتفل فيه بالذكرى السنوية الثانية والثلاثين لاستقلال أوكرانيا. تهانينا لشعب أوكرانيا وحكومتها. تفخر بولندا بأننا كنا أول بلد يعترف بتلك الحقيقة، في 21 كانون الأول/ديسمبر 1991، بعد يوم من قرار الأوكرانيين بشأنها في استفتاء.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل إيطاليا. **السيد غريكو (إيطاليا) (تكلم بالإنكليزية):** تؤيد إيطاليا البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي وتود أن تصيف بعض الأفكار بصفتها الوطنية.

أشكر وكالة الأمين العام ديكارلو على ما قدمته من مستجدات متبصرة، وأشكر مقدمي الإحاطات على تقاريرهم المثيرة للقلق عن التجاهل المتعمد لحماية المدنيين وترحيل الأطفال من جانب الاتحاد الروسي.

يصادف الاحتفال بيوم الاستقلال الأوكراني اليوم مرور 18 شهرا على بداية غزو روسيا الكامل وغير المبرر وبلا استغزاز وغير القانوني لأوكرانيا. ونقف اليوم جنبا إلى جنب مع الشعب الأوكراني، متحدين أكثر من أي وقت مضى، لإعادة تأكيد التزامنا الثابت بقيمنا المشتركة القائمة على النظام المتعدد الأطراف القائم على القواعد على النحو المعترف به في ميثاق الأمم المتحدة. ونؤكد من جديد تضامننا مع شعب أوكرانيا، ونشيد بجميع من جادوا بأرواحهم من أجل استقلال أوكرانيا، ونعرب عن عميق تعاطفنا وتعازينا لأسر ضحايا العدوان المستمر.

في مثل هذا اليوم بالضبط قبل 18 شهرا، انتهك عضو دائم في مجلس الأمن انفراديا المبادئ والمعايير الأساسية التي يقوم عليها التعايش السلمي فيما بين الدول وهذه المنظمة ذاتها. وفي هذا الصدد، أذكر بقوة بالاستنتاجات المدوية التي خلصت إليها الجمعية العامة مرارا وتكرارا بأن عدوان الاتحاد الروسي على أوكرانيا انتهاك لميثاق الأمم المتحدة لا يؤثر على شعب أوكرانيا فحسب، بل ويؤثر أيضا على ملايين الناس في جميع أنحاء العالم، وخاصة في أكثر البلدان ضعفا.

لذلك، فإن انسحاب روسيا غير المبرر من مبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب أمر غير مقبول، وكذلك استهداف روسيا اليومي المتعمد لتصدير الحبوب الأوكرانية. وعلى نحو ما ظهر بوضوح في مؤتمر قمة الأمم المتحدة المعني بالمنظومات الغذائية + 2، الذي عقد في روما قبل بضعة أسابيع، ازدادت المخاوف العالمية بشأن الأمن الغذائي

من رومانيا وأوكرانيا اليوم ابتداء من أيلول/سبتمبر 1939. وكان هذا العمل انتهاكا صارخا للقانون الدولي أسفر عن التجربة المروعة للحرب العالمية الثانية. وهذا هو السبب في أن بولندا اليوم مدافع قوي عن ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي. إننا ندرك أن انتهاكاتهما تجلب دائما العنف والمعاناة. ولهذا السبب أيضا نشارك بنشاط في جميع المبادرات لمحاسبة روسيا على جرائمها في أوكرانيا. يتعين محاكمة جميع الجناة أمام المحاكم المناسبة، ولا بد من التعويض عن الأضرار، وهو ما نعتبره شرطا مسبقا لكفالة السلام الدائم في المستقبل.

تشعر بولندا بقلق بالغ إزاء مصير الأطفال في هذا النزاع المسلح. ولهذا السبب، شاركنا مع كندا في إنشاء مجموعة متخصصة من أصدقاء الأطفال ضحايا هذه الحرب في كييف.

أخيرا، تأتي مناقشة اليوم في الوقت المناسب وتمس الحاجة إليها بسبب حدث آخر وقع أمس. وأنا أشير إلى مؤتمر القمة الثالث لمنبر القرم. وفي حديث الرئيس البولندي أندريه دودا إلى المشاركين في المؤتمر، أشار إلى ما يلي:

”ينبغي ألا يتوهم أحد بأن احتلال شبه جزيرة القرم مشكلة إقليمية. إنها مشكلة عالمية. وما لم نحلها معا، سنبدأ بحكم الواقع في الاتفاق على هيكل أمني دولي جديد ونظام عالمي جديد قائم على قانون القوة. لذلك، فإن إنهاء احتلال شبه جزيرة القرم واستعادة السلامة الإقليمية الكاملة لأوكرانيا هما شرطان مسبقان ضروريان ليس لأمن منطقة آزوف والبحر الأسود فحسب، ولكن أيضا لاستقرار الهيكل الأمني العالمي بأكمله“.

إن شبه جزيرة القرم المحتلة لم تكن بمثابة نقطة انطلاق للهجمات العسكرية الروسية ضد أوكرانيا نفسها فحسب، بل أصبحت أيضا مصدرا للآثار السلبية العالمية للعدوان الروسي في شكل تهديدات لأمن الغذاء والنقل البحري في البحر الأسود وما وراءه.

في الختام، فإن الحقائق الثلاث التي أشرت إليها تعزز ندائنا من أجل إرساء سلام عادل في أوكرانيا على أساس ميثاق الأمم المتحدة وهيكل أمني إقليمي يحترم السلامة الإقليمية لجميع الدول وسيادتها.

ستحاسب الأمم المتحدة المسؤولين وفقا للقانون الدولي، مع الأخذ في الاعتبار أيضا الذين ييسرون حرب روسيا غير المشروعة.

بغية التوصل إلى تسوية سلمية قابلة للتطبيق بعد الحرب، تؤيد إيطاليا بقوة خطة الرئيس زيلينسكي للسلام، وترحب بالالتزام الواسع النطاق الذي ظهر مؤخرا في اجتماع مستشاري الأمن القومي من جميع الدوائر الإقليمية الذي عقد في جدة. ولا تزال إيطاليا مستعدة لدعم الترتيبات المتعلقة بالأمن المستدام والالتزامات الأخرى لمساعدة أوكرانيا على الدفاع عن نفسها، وتأمين مستقبلها الحر والديمقراطي، وردع العدوان الروسي في المستقبل، بما يتماشى مع حقوقها المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة.

لا بد من إنهاء هذه الحرب العدوانية الروسية. ويمكن لروسيا إنهاءها على الفور بوقف هجماتها ضد أوكرانيا وسحب قواتها من أراضي أوكرانيا. وتلتزم إيطاليا بسيادة أوكرانيا واستقلالها ووحدتها وسلامتها الإقليمية داخل حدودها المعترف بها دوليا. وسيكون دعم أوكرانيا إحدى الأولويات الرئيسية لرئاستنا لمجموعة الدول السبع في العام القادم. إننا عازمون على مواصلة القيام بذلك ما دام كان ضروريا، بهدف التوصل إلى سلام عادل وشامل ودائم.

إننا جميعا سنركز قريبا على إعادة إعمار أوكرانيا، جنبا إلى جنب، بما في ذلك من خلال تنظيم مؤتمر معني بتعافي أوكرانيا في إيطاليا في عام 2025. وسنضع الأسس لأوكرانيا مزدهرة ومستقلة داخل أسرتنا الأوروبية المشتركة.

رفعت الجلسة الساعة 12/45.

بوجه عام بعد القرار الروسي. وندعو روسيا إلى إعادة النظر بسرعة في استئناف مبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب.

تدين إيطاليا، بأشد العبارات الممكنة، هجمات روسيا اللاإنسانية والوحشية المستمرة التي تستهدف البنية التحتية المدنية والمدن في جميع أنحاء أوكرانيا. ونذكر بأن الهجمات العشوائية والهجمات على السكان المدنيين أو الأهداف المدنية تشكل جريمة حرب.

تدين إيطاليا أيضا بشكل قاطع الترحيل القسري للأطفال الأوكرانيين، فضلا عن الانتهاكات الجسيمة الأخرى ضد الأطفال التي ارتكبتها القوات الروسية في أوكرانيا. وبينما ننضم إلى الأمين العام في الشواغل التي أعرب عنها في تقريره عن الأطفال الذين نُقلوا إلى الاتحاد الروسي من أوكرانيا، فإننا نشدد على أنه لا يمكن لأي قدر من المعلومات المضللة التي ينشرها الاتحاد الروسي أن ينكر حقيقة الأمر، أو يحمي الأفراد من المساءلة عن تلك الجرائم.

تؤيد إيطاليا تأييدا تاما الجهات الفاعلة في المجال الإنساني التي تعمل بلا كلل لكفالة حماية الأطفال في أوكرانيا وجعل المساعدة الحيوية في متناول أيديهم. ويجب ضمان وصول المساعدات الإنسانية بشكل سريع وآمن ودون عوائق إلى المحتاجين في أوكرانيا. وبوصف إيطاليا الرئيس الحالي لفريق دعم الإجراءات المتعلقة بالألغام، تفخر أيما فخر بالمشاركة الواسعة النطاق التي جمعتها في كيبف مع الأمم المتحدة لدعم الإزالة السريعة للألغام من أراضيها بغية منع زيادة الأثر الإنساني، لا سيما على الأطفال، والحفاظ على الزراعة الأوكرانية.

لا يمكن أن يكون هناك سلام بدون عدالة، وليس هناك إفلات من العقاب على جرائم الحرب وغيرها من الفظائع. وبشكل عام،